

تعزيز الاستقرار الاستراتيجي مع روسيا

كريستوفر س. تشيفيس (Christopher S. Chivvis)، أندرو رادين (Andrew Radin)، دارا ماسيكوت (Dara Massicot) وكلينت ريتش (Clint Reach)

بحسب استخدامه في هذا المنظور التحليلي، يشير **الاستقرار الاستراتيجي** إلى احتمال تبادلٍ نووي استراتيجي، على الرغم من أنّه كان هناك تعريفات أخرى — أوسع وأكثر ضيقاً على حدٍّ سواء. يتآكل الاستقرار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا، والخيارات المُتاحة من أجل تعزيزه قليلة.

تشمل البيئة الأمنية الدولية اليوم دولاً متعددةً مُسلّحة نووياً. على الرغم من ذلك، تبقى العلاقة النووية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا الأكثر أهمية؛ تملك القوّتان الخارقتان النوويتان القدرة على شنّ ضربات نووية واسعة النطاق ومنسّقة قد تدمّر قارات بأكملها. يمكن تصنيف العوامل التي زادت من احتمال تبادلٍ نوويٍّ استراتيجيٍّ في السنوات الأخيرة ضمن ثلاث فئات: العوامل التي تزيد من حدوث حربٍ تنطوي على الولايات المتحدة وروسيا، العوامل التي تزيد من مخاطر التصعيد خلال الحروب والعوامل التي تحدّ من استقرار الأزمة.

لا تزال القوات العسكرية الروسية والوكلاء الروس يشنّون حرباً تغلي في شرق أوكرانيا. يفرض الغرب عقوبات على روسيا بسبب هذا العدوان ويوفّر التدريب العسكري والمساعدة غير القاتلة لأوكرانيا. في هذه الأثناء، تنشط القوى الجوية الروسية والأمريكية على حدّ سواء في سوريا، وفي حين أنّ الطرفين كليهما يضربان أهداف للدولة الإسلامية، ضربت القوات الروسية أيضاً متمرّدين مدعومين من الغرب معارضين لنظام بشار الأسد. إنّ احتمال تصعيد مثل هذه الصراعات إلى حربٍ نوويةٍ منخفض جداً. على الرغم من ذلك، في حال كانت الصراعات الأمريكية–الروسية لتصبح أكثر تواتراً أو كانت لتجري على نطاقٍ أوسع، أو في حال كانت المشاعر المناهضة للولايات المتحدة في روسيا والمؤججة أصلاً بفعل دعاية الكرملين لتحتدّ، قد تزداد مخاطر نشوء صراع أمريكي–روسي مباشر، وحتى بشكلٍ محتملٍ مخاطر مسرحٍ أمريكيٍ–روسيٍ أو تبادلٍ نوويٍ استراتيجي.

في هذه الأثناء، تزداد أيضاً المخاطر التصعيدية للصراع بين الولايات

المتحدة وروسيا. والسبب الرئيسي لذلك هو استعداد روسيا لاستخدام الأسلحة النووية ضدّ هجومٍ تقليدي. ومع أنّ خصوصيات هذه السياسات تبقى غير أكيدة، والسياسات مصمّمة بشكلٍ مرجّحٍ من أجل **تجنّب** التصعيد، فهي تقوم بذلك فحسب من خلال زيادة احتمال التصعيد. وتزيد أيضاً عوامل أخرى، على غرار الاعتماد على الأصول الفضائية الضعيفة للتحذير وأغراض أخرى وإمكانية قيام البلدين بإجراء تجسس وهجمات إلكترونية متطوّرة، من تزايد عدم اليقين والتسبّب بضغوط تصعيدية بشكلٍ محتملٍ في تشكيل أزمة. مُجتمعةً، قد تُصعّب هذه المخاوف أكثر السيطرة على التصعيد إلى وعبر العتبة النووية في حال حصول صراعٍ مباشرٍ بين الولايات المتحدة وروسيا.

قد يتراجع أيضاً استقرار الأزمة — أي الحافز عند أي من الجانبين لاستخدام الأسلحة النووية أولاً. ويتمثّل سببٌ وراء ذلك، بحسب ما يشدّد عليه القادة الروس، بالتطوير الأمريكي للقدرات التقليدية المتقدّمة، وبالأخصّ الدفاعات الصاروخية والمركبات الانزلاقية بسرعة فوق صوتية. ليس القصد من هذه القدرات منع روسيا من شنّ ضربةٍ ثانيةٍ واسعة النطاق ومنسّقةٍ وهي ليست كافية لذلك، ولكنّ القادة الروس لا يزالون يخشون من أنّ هذه الأنظمة الأمريكية، وبالأخص في حال نشرها بأعدادٍ كبيرة، قد تصبح تهديداً أكبر لقدرة روسيا على شنّ ضربةٍ ثانية. من الصعب معرفة ما إذا كانت المخاوف الروسية بالعمق الذي يزعمونه أو ما إذا كانت مجرد تفاوض موضعي. وبالرغم من ذلك، وبقدر ما تكون هذه المخاوف حقيقية، فهي قد تتسبّب بضغطٍ تصعيديٍّ كثيفٍ في حالة أزمةٍ مستقبلية. قد تتكثّف الضغوط التصعيدية في حال توصّل قادة الكرملين إلى الاعتقاد بأنّ الولايات المتحدة نَوَت الإطاحة بالنظام.

في ظلّ الظروف الراهنة، ستقترن المسارات باتجاه تعزيز الاستقرار الاستراتيجي مع روسيا بالتحديات وتتطلّب تضحية من الجانبين:

- سيكون التوصل إلى معاهدة جديدة لتحقيق تخفيضات إضافية في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية صعباً. ما لم تصحّح روسيا انتهاكها لمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى (Intermediate-Range Nuclear Forces [INF])، لن يمنح مجلس الشيوخ الأمريكي الموافقة على معاهدة جديدة. في حال كانت المفاوضات لتنطوي على المزيد من التخفيضات الكبيرة، قد تصرّ روسيا أو الولايات المتحدة على إدخال قوى نووية أخرى على غرار الصين وفرنسا والمملكة المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، قد ينخفض الاستقرار الاستراتيجي مع الحدّ من القوات الاستراتيجية المنشورة، وبالأخص في حال كانت التخفيضات أو القواعد الأساسية لتقيّد الأنظمة القابلة للبقاء — على الرغم من أنّ التخفيضات قد تزيد أيضاً من الاستقرار بالتأكيد.
- قد يخفّف ضبط النفس السياسي من جانب الولايات المتحدة ومنظّمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) (North Atlantic Treaty Organization [NATO]) من خوف روسيا الكامن بشأن توجّه السياسات الأمريكية الإجمالي، ولكن لا وجود لأي ضمانات. لا تستطيع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التخلّي عن التقاليد القائمة منذ وقتٍ طويلٍ من حيث دعم العهود العلنية، والقانون الدولي، والديموقراطية، وحقوق الإنسان لاحتمالٍ غير مؤكّد بأنّ القيام بذلك قد يجعل روسيا تشعر بأنها أكثر أمناً وبالتالي تتصرّف بشكلٍ قابلٍ للتنبؤ به أكثر.
- قد يكون ضبط النفس العسكري، على غرار الحدّ من عمليات نشر الدفاع الصاروخي الخاص بمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أوروبا والمخطط لها، والتي تتمتّع بقدرةٍ محدودةٍ ضدّ القوات الهجومية الاستراتيجية الروسية التي تستهدف الولايات المتحدة، مثيراً للجدل إلى حدٍّ كبيرٍ في الولايات المتحدة وفي أجزاء من أوروبا على حدٍّ سواء. قد يتطلّب التزامٌ موثوقٌ بضبط النفس استثماراً كبيراً لرأس المال السياسي من أجل تجاوز الدعم المنتشر على نطاقٍ واسعٍ لمثل هذه الأنظمة، بسبب فائدتها ضدّ مجموعة من التهديدات الصاروخية من بلدان غير روسيا.
- قد تحدّ السيطرة على الأسلحة التقليدية وإجراءات بناء الثقة (CBMs)

من احتمال تصعيدٍ غافلٍ إلى وعبر العتبة النووية. قد تكون اتفاقيات السيطرة على الأسلحة التقليدية التي تركّز على نقاطٍ ساخنة، على غرار منطقة البلطيق، خياراً في حال زادت من الشفافية وأوقات التحذير وقلّصت من احتمالات هجومٍ مفاجئٍ ساحق. على الرغم من ذلك، قد يتطلّب مثل هذه الاتفاقات حدود جانبية مماثلة تكون غاية في الحساسية بالنسبة لروسيا بالاعتماد على تجربة معاهدة القوات المسلّحة التقليدية في أوروبا (Conventional Armed Forces in Europe [CEF] treaty) وبالنظر إلى التشديد الانتقامي في سياسات روسيا الحالية تجاه جيرانها. في وقتٍ ينخرط فيه الكرملين في تخويفٍ عسكريٍّ في منطقة البلطيق، قد يكون من غير المرجّح عكس المسار وإنقاص قواته في غرب روسيا لدرجةٍ تكفي لبناء الثقة بأنّ مخاطر هجومٍ مفاجئٍ واسع النطاق قد تلاشت. كحدّ أدنى، ولتكون هذه السيطرة والإجراءات ناجحة، قد تتطلّب استثماراً كبيراً لرأس المال من جانب البيت الأبيض كما أيضاً، على الأرجح، مناخاً عاماً أقلّ ضرراً في العلاقة الثنائية الأطراف.

- يمكن إنجاز بعض التحسينات الصغيرة على مستوى الاستقرار الاستراتيجي من خلال تعزيز إدارة الأزمات وآليات التخفيف. توجد آليات (على غرار الخطوط الساخنة) بين الولايات المتحدة وروسيا، ولكن ثمّة مجال للتحسين. قد يكون مجلس حلف شمال الأطلسي (الناتو)–روسيا منتدى لمثل هذا الجهد — على سبيل المثال، من خلال التركيز على وضع إجراءات للحدّ من مخاطر حادث عسكري عندما تنشط القوات الروسية وقوات منظّمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) على مقربةٍ الواحدة من الأخرى. على الرغم من ذلك، سيبقى خطر انهيار مثل هذه المفاوضات ضمن المجلس — أو خطر استخدام روسيا للمفاوضات لتحقيق رسائل ذات نتائج عكسية — قائماً.

يمكن إنجاز بعض التحسينات الصغيرة على مستوى الاستقرار الاستراتيجي من خلال تعزيز إدارة الأزمات وآليات التخفيف.

حتى إذا كانت الولايات المتحدة تسعى للمضي قُدماً على مستوى هذه القضايا الصعبة، يمكنها القيام بذلك فحسب في الوقت نفسه الذي تستمرّ فيه بالاستثمار في تحديث رادعها النووي. ستحتاج أيضاً الدول الأعضاء الدائمة الثلاثة (الدول الثلاثة [P3 nations]) (الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا) ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى الاستمرار بالتنسيق وضمان أن وضعياتها المعلنة وخيارات الإبلاغ الخاصة بها صلبة بما يكفي. لهذه الغاية، قد يصبح من الضروري في نهاية المطاف ممارسة أنظمة قادرة نووياً بشكلٍ أكثر تكراراً في أوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تسعى الولايات المتحدة إلى وضع خطوط حمراء أكثر وضوحاً لدعم الرادع الإلكتروني الحاسم، مع تعزيز واقع أن أي استخدام للأسلحة النووية في صراعٍ قد يبدّل طبيعة هذا الصراع بشكلٍ جوهري، مؤدياً إلى ظهور مشاكل جديدة لها تداعيات غير قابلة للتنبؤ بها وكارثية بشكلٍ محتمل.

على المديين المتوسط والطويل، يمكن التأمّل بأنّ التوترات الحالية ستضعف. من المهمّ أيضاً التذكير بأنّ بعض الاختراقات الرئيسية للحرب الباردة (Cold War) قد حدثت في مواجهة توترٍ متنامٍ، وليس استرخاء في العلاقات الشرقية–الغربية. وإن لم يكن لأي سبب آخر غير أن الرهانات عالية جداً، يجب أن يبقى الاستقرار الاستراتيجي نقطةً محوريةً في المحادثات الثنائية الأطراف المستقبلية.

المقدّمة

منذ نهاية الحرب الباردة (Cold War)، كان الاستقرار الاستراتيجي على أجندة الدفاع والأمن للعلاقات الأمريكية–الروسية الثنائية الأطراف. تم توجيه

الاهتمام بشكلٍ كبيرٍ إلى التخفيضات على مستوى عدد الأسلحة النووية المنشورة عند كل جانب، وبالشكل الأبرز، في معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (START Treaty).[1] على الرغم من ذلك، وبالإجمال، تراجع دور الأسلحة النووية في العلاقة الاستراتيجية فيما يتعلق بقضايا سياسية واقتصادية وعسكرية أخرى. والسبب في ذلك إلى حدٍّ كبيرٍ هو أنّه، وعلى مدى أغلبية العقدين الأولين بعد سقوط جدار برلين (Berlin Wall)، كانت القدرات العسكرية الروسية تتراجع، وبدا أن العلاقة السياسية الإجمالية بين روسيا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) (NATO) والولايات المتحدة تتحسّن. على الرغم من ذلك، في السنوات القليلة الأخيرة، تعزّزت القدرات العسكرية الروسية إلى حدٍّ كبير، وأصبحت سياسات روسيا الخارجية أكثر عداءً وأخذت العلاقة السياسية والدبلوماسية الإجمالية منعطفاً خطيراً نحو الأسوأ. فاقم العداء الروسي ضدّ أوكرانيا وجورجيا، والتدخّل الروسي في سوريا وزيادةٌ لقوات منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والنشاطات العسكرية الروسية في أوروبا جميعها التوتّر بين خصوم الحرب الباردة السابقين.

على الرغم من أنّ للعالم ثماني قوى نووية معترف بها وعلى الأقلّ بعض القوى النووية الطامحة أو غير المعترف بها، تحتفظ العلاقة الاستراتيجية الأمريكية–الروسية بأهمية خاصة لأنّ الولايات المتحدة وروسيا هما نظيران متى تعلّق الأمر بقوتيهما النوويتين الاستراتيجيتين، واللتين تتساويان تقريباً من حيث أعداد أنظمة الإيصال والرؤوس الحربية ضمن الحدود التي تنصّ عليها معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها الجديدة (New START treaty). الولايات المتحدة وروسيا هما القوّتان الوحيدتان — أو الثنائي — في النظام الدولي اللتان تملكان القدرة المؤكّدة على القضاء على جزءٍ كبيرٍ من سكّان العالم في فترة ما بعد ظهر.[2] لأسباب أخلاقية وسياسية — كما أيضاً أمنية — للجانبين مصلحة شاملة مشتركة وحيوية في ضمان أنّه قد تمّ الحدّ من خطر الحرب الحرارية النووية العالمية.

يجب بالتالي زيادة الانتباه الموجّه إلى الاستقرار الاستراتيجي، الذي يتم تعريفه في هذا السياق على أنّه الحدّ من خطر التبادل النووي الاستراتيجي. من المستهان به القول إن الحرب الحرارية النووية هي حدثٌ ذو احتمالٍ منخفض وتأثيرٍ عالٍ. وبالتالي، حتى وإن بقيت المخاطر منخفضة، فإن إلقاء نظرة عن كثبٍ أكبر على كيفية تغيّر الاستقرار الاستراتيجي، أمر مبرر. يقدّم هذا البحث لمحة أولية حول الموضوع.

تماشياً مع معظم ما كُتِب حول هذا الموضوع وحالة تطوير المجال، يُعدّ هذا المنظور التحليلي بحثاً فكرياً تمّ تطويره كجزءٍ من مشروعٍ انطوى على بحثٍ ثانويٍّ موسّعٍ في مصادر روسية وإنجليزية؛ وسلسلة من مناقشات رسمية وغير رسمية، برعاية وزارة الدفاع الأمريكية (U.S. Department of Defense) والتي جرت بين العامين 2014 و2016 وشملت مسؤولين أمريكيين أوّلين؛ ومناقشات إضافية مع خبراء أمريكيين وأجانب خارجيين، ومعرفتنا الخاصة القائمة بشأن الموضوع.

يبدأ هذا التقرير بتعريفٍ **للاستقرار الاستراتيجي**، وهو مصطلح تم استخدامه بطرقٍ مختلفة. يقدّم التقرير بعد ذلك تحليلاً لحالة الاستقرار الاستراتيجي اليوم والعوامل التي تميل إلى إضعافه. يقدّم القسم التالي ملخّصاً للرؤى الروسية حول الموضوع، لافتاً الانتباه إلى التحدّيات التي نتجت عن التعريفات الأمريكية والروسية المتباينة. ينظر القسم الأخير قبل الخاتمة في مجموعة من الاستراتيجيات المحتملة لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي ويحدّد الفرص والتحدّيات التي تنطوي عليها كل واحدة من هذه الاستراتيجيات.

تعريف الاستقرار الاستراتيجي

تختلف تعريفات **الاستقرار الاستراتيجي** في المناقشة الأكاديمية ومناقشة السياسات.[3] على الرغم من أنّه تم استخدام المصطلح في النصف الثاني من الحرب الباردة (Cold War)،[4] اكتسب شعبيةً إلى حدٍّ كبيرٍ بعد ذلك، عندما بدا **التدمير المتبادل المضمون** أشبه بمفارقة تاريخية.[5] مع نهاية الحرب الباردة، سعى صانعو السياسات والمحلّلون وراء مصطلح جديد قد يقدّم إطار عمل أكثر إيجابيةً لتعريف العلاقة النووية الاستراتيجية بين الولايات

المتحدة وروسيا. من هنا أتى **الاستقرار المتبادل المضمون** ومن ثمّ **الاستقرار الاستراتيجي**. للاستقرار الاستراتيجي من حيث التقليد معنيان اثنان. يركّز تعريفٌ على استقرار الأزمة، أو الحوافز لاستخدام الأسلحة النووية أولاً. ويركّز تعريفٌ آخرٌ على استقرار سباق التسلّح، أو الحوافز لبناء أسلحة نووية جديدة. نحن نقترح تعريفاً قريباً من التعريف الأوّل، وإنّما أوسع إلى حدّ ما من حيث النطاق.

ينشأ هذا التعريف من ملاحظة أنّ القضية الحقيقية التي يجب أن نهتمّ بها (بشكلٍ واضحٍ نوعاً ما) هي الخطر الإجمالي لتبادل نووي استراتيجي — وما إذا كان هذا الخطر يتزايد أو ينخفض. على مستوى ما، بالطبع، يؤثّر عدد لا يحصى من العوامل على هذا الخطر. وعلى الرغم من ذلك، ثمّة عددٌ قليلٌ من العوامل المهمّة بما يكفي لانتقائها. يتمثّل عاملٌ بوضوح باستقرار الأزمة. بسبب القدرة التدميرية للأسلحة النووية الاستراتيجية وصعوبة دفاعٍ فعّالٍ ضدّ رشقات كبيرة من الصواريخ الباليستية، يمكن أن تؤدي الأسلحة النووية إلى مزايا هجومية مهمّة وبالتالي، حوافز للأسبقية. على الرغم من ذلك، وطالما أنّه من المعلوم أنّ قوات الضربة الثانية والأنظمة ذات الصلة آمنة، يتضاءل مثل هذه الحوافز إلى حدٍّ كبير. ويتم خفض احتمالات التصعيد عبر العتبة النووية، وبالأخص على المستوى الاستراتيجي، تبعاً لذلك. قد لا تطلق أي سلطة ذات قيادة رشيدة ضربة نووية ضد عدو وهي تعلم أن القيام بذلك قد يعني حتماً تدمير قواتها وأمّتها الخاصة.[6] ينطوي تقييم استقرار الأزمة على مجموعة واسعة من العوامل العسكرية، وذلك على حدٍّ سواء لأنّ القوات النووية الاستراتيجية تعتمد على بنية تحتية معقّدة للاستخبارات، والقيادة والسيطرة، والاتصالات لأنّ القوات غير النووية، على غرار ضربةٍ تقليديةٍ طويلة المدى والدفاعات الصاروخية الباليستية، يمكن أن تؤثر أيضاً على الأمن وقابلية استخدام القوة النووية الاستراتيجية. وتُعدّ عوامل على غرار خطر وقوع الحوادث، والإيذاء، والتصعيد الغافل، والخطأ في التقدير، وسباقات التسلّح والتغييرات التكنولوجية المفاجئة أو غير المتوقّعة في التكنولوجيا العسكرية مهمّةً أيضاً.

تقتصر بعض تعريفات الاستقرار الاستراتيجي حصراً على استقرار الأزمة.[7] ولكنّ هذا تعريف ضيّق جداً ليشمل التغييرات المهمّة على قدمٍ وساقٍ في البيئة الأمنية اليوم والتي قد تؤثر على خطر التبادل النووي الاستراتيجي. في حال كان من الممكن ضمان وضعية عسكرية وضمانات تتجنّب استخدام الأسلحة النووية الاستراتيجية في المطلق، قد يكون تأثير عوامل سياقية أخرى باطلاً. لكنّ التجنّب ليس مطلقاً، ولذلك فإنّ العوامل السياقية الأوسع تؤثر أيضاً على الاستقرار الاستراتيجي. على الرغم من ذلك، قد يعقّد بلا شكّ تعريف الاستقرار الاستراتيجي بشكلٍ واسعٍ جداً النقاش أو حتى قد يحبطه. وبالتالي، نحن نوصي بعدم تضمين كل العوامل التي قد تؤثر على المعادلة: يجب ألا يكون المصطلح مرادفاً للنظام العالمي، أو توزان القوى، أو مفاهيم شاملة أخرى على غرار التوازن الاستراتيجي الإجمالي للنظام السياسي العالمي.[8] (بحسب ما تتم مناقشته في ما بعد، يتّسع التعريف الروسي الرسمي للاستقرار الاستراتيجي بهذه الطريقة.) بدلاً عن ذلك، يمكن تحليل الاستقرار الاستراتيجي بشكلٍ مثمرٍ على أنه حصيلة ثلاثة عوامل — الحوافز للتصعيد إلى هجوم نووي استراتيجي (استقرار الأزمة)، والحوافز العامة للتصعيد (أي إلى العتبة النووية) والانتشار العام للصراع بين القوى النووية. يهمّ استقرار الأزمة للأسباب التي تمت مناقشتها سابقاً. على الرغم من ذلك، تهمّ أيضاً الميول الإجمالية باتجاه التصعيد، لأنّه كلما كانت احتمالات تصعيد صراعٍ ما باتجاه العتبة النووية أكبر، كانت احتمالات حصول صراع نووي بحدّ ذاته أكبر. بالمثل، كلّما كانت احتمالات حدوث صراع بين القوى المسلّحة النووية في المقام الأول أكبر، كانت الاحتمالات الإجمالية للتصعيد، بما في ذلك إلى تبادل نووي استراتيجي، أكبر.

وهكذا، ينظر القسم التالي في الأبعاد الثلاثة كلها — استقرار الأزمة، وقضايا التصعيد الأوسع وانتشار حربٍ تنطوي على القوى النووية.

العوامل التي تؤثّر على الاستقرار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا اليوم

يمكن تصنيف العوامل التي تُضعف الاستقرار الاستراتيجي ضمن ثلاث فئات: (1) العوامل التي تزيد من الاحتمال الإجمالي لحدوث حربٍ تنطوي على الولايات المتحدة وروسيا، (2) العوامل التي تميل للزيادة من احتمال تصعيد مثل هذه الحروب إلى المستوى النووي الاستراتيجي، (3) واستقرار الأزمة.

الاحتمال المتزايد لحدوث حرب تنطوي على وكلاء أمريكيين وروس

ينمو احتمال حصول صراعٍ بين الولايات المتحدة وروسيا إلى حدٍّ كبيرٍ بسبب الانتشار المتزايد لحربٍ محدودةٍ تنطوي على وكلاء للقوى الخارقة النووية. خاطرت روسيا بشنّ حربٍ محدودةٍ ضدّ جورجيا وأوكرانيا، وهما بلدان متراصفان بدرجاتٍ متفاوتةٍ مع الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) (NATO). انخرطت الولايات المتحدة وروسيا أيضاً في حربٍ محدودةٍ وإنّما دمويةٍ بشكلٍ متزايدٍ في سوريا، التي تحتفظ روسيا على أرضها بقاعدة عسكرية.[9] بالنظر إلى احتمال وقوع الحوادث والخطأ في التقدير وغياب منتدى وظيفي للنقاش وتسوية النزاعات، ثمّة مخاطر حقيقية، وإن كانت محدودة، بأنّ صراعاً بين وكلاء أو حلفاء الولايات المتحدة وروسيا قد يتصاعد إلى صراعات إقليمية أو عامة بين الولايات المتحدة وروسيا، والتي قد تتصاعد في نهاية المطاف إلى حربٍ نووية.

تدعو الحاجة بالطبع إلى عدم تصعيد الصراعات المحلية إلى حربٍ عامةٍ أو نووية. بالفعل، وفقاً **لمفارقة الاستقرار–انعدام الاستقرار**، يمكن تيسير حربٍ محدودةٍ تنطوي على حلفاء أو وكلاء القوى الخارقة النووية على جانبين متعارضين بفعل مستوى مرتفع نسبياً من الثقة بعدم تصعيد مثل هذه الحروب إلى حروب نووية.[10] وبالتالي، يمكن النظر إلى حصول حروب محلية، من دون تصعيدٍ إلى مواجهةٍ مباشرةٍ بين القوى الخارقة، بشكلٍ خاطئٍ باعتباره دليلاً على أنّه ثمّة خطر محدود لحصول تصعيدٍ نووي، وبالتالي أن الاستقرار الاستراتيجي مرتفع. على الرغم من ذلك، إن انتشار حربٍ محليةٍ هو دليل فحسب على أنّه **يتم اعتبار الاستقرار الاستراتيجي مرتفعاً من قبل الذين ينخرطون في مثل هذه الحروب**. هذا لا يعني أنّ الاستقرار الاستراتيجي هو **بالفعل** مرتفع، لأنّ اعتبارات هؤلاء الذين ينخرطون في مثل هذه الحروب قد تكون خاطئة. وبالتالي، إنّ انتشار حرب محلية تنطوي على قوى نووية هو بأفضل الحالات مؤشر إضافي على الاستقرار الاستراتيجي الإجمالي.

مخاطر التصعيد المتزايدة

حتى مع الإقرار بالانتشار المتزايد للصراع، يمكن الجدل بأنّ الاستقرار الاستراتيجي لا يتغيّر لأنّ معظم نقاط التوتّر الحالية بين الولايات المتحدة وروسيا تقع في المجالات غير التقليدية والتقليدية. على الرغم من ذلك، قد يشكّل هذا خطأً لأنّ الاحتمال التصعيدي لصراعٍ معاصرٍ قد ازداد بسبب التطوّرات على مستوى العقيدة والتكنولوجيا منذ التسعينات. أولاً، نتج عن الغموض المتزايد في العقيدة النووية الروسية ضغوط تصعيدية على الولايات المتحدة — على عكس النية المعلنة لهذه العقيدة. بالإضافة إلى ذلك، ينتج عن الأهمية المتنامية للفضاء، وبالأخص، للحرب الإلكترونية ضغوط تصعيدية إضافية لأسباب متعددة. وأخيراً، قد يزيد تآكل المعرفة حول الأسلحة النووية الاستراتيجية من الاحتمال التصعيدي أيضاً.

الغموض في العقيدة النووية الروسية

أوضح القادة الروس أنّهم ينظرون إلى تراسنتهم النووية على أنّها ضمانة لأمنهم وهم لا يزالون ينظرون إليها على أنّها مُعادل يعوّض عن التفوّق التقليدي الأمريكي. تحتفظ روسيا بحق استخدام الأسلحة النووية رداً على هجمات نووية ضد روسيا أو "عندما يكون وجود الدولة بحد ذاتها مُعرّضاً للتهديد"، بغض النظر عن ما إذا كان هذا التهديد نووياً. ومن الجدير نقل العقيدة الروسية بشكلٍ أكمل:

يحتفظ الاتحاد الروسي لنفسه بحق استخدام الأسلحة النووية رداً على أي استخدام ضدّه و/أو ضدّ أي من حلفائه للأسلحة النووية أو لأنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل، كما أيضاً في حال حصول عدوان ضدّ الاتحاد الروسي باستخدام الأسلحة التقليدية عندما يكون وجود الدولة بحد ذاتها معرضاً للتهديد.[11]

وبشكلٍ أكثر تحديداً، تناقش العقيدة الروسية إمكانية استخدام نووي أوّل رداً على هجوم تقليدي شامل على روسيا.[12]

من الواضح بالتالي، وفقاً لعقيدة روسيا المعلنة، أن روسيا مستعدّة للبدء باستخدام الأسلحة النووية في حال كانت مصالحها الحيوية معرّضة للتهديد. فعلى سبيل المثال، قد يبدأ الاستخدام النووي مع تفجير نبضٍ كهرومغناطيسيٍّ على ارتفاعٍ عالٍ (High Altitude Electromagnetic Pulse [HEMP]) أو استخدامٍ نووي تكتيكي محدود ضدّ هدفٍ عسكريٍّ لغرض الإشارة إلى عزمٍ وإبداء مصلحة، في ظلّ ظروفٍ حيث يتم اعتبار أنّ القوات التقليدية الروسية مرهقة وأنّ الدولة الروسية تواجه بالتالي تهديداً. الأمر الأقلّ وضوحاً هو المسائل الأخرى التي قد تعتبرها روسيا على أنها تشكّل مصلحة حيوية مهمة بما يكفي لتبرير استخدام أول نووي (أي، خارج عن نطاق الظروف الواضحة من عقيدتها المعلنة). قد تنضوي مثل هذه الأحداث الوشيكة كتهديدٍ مباشرٍ للنظام أو تدمير أو تعطيل جزء كبير من جهاز روسيا العسكري، على سبيل المثال، تحت هذه الفئة. على الرغم من ذلك، اختارت روسيا ترك بعض الغموض فيما يتعلّق بحجم التهديد الذي قد تعتبره مصلحةً حيويةً تستدعي استخدام الأسلحة النووية ومداه وموقعه الجغرافي.

أثار هذا الغموض مخاوف أمريكية وأوروبية بأنّ المحظور النووي قد يضعف في التفكير الاستراتيجي الروسي. إن احتمال أن تقوم روسيا بتفجير سلاحٍ نوويٍّ للتأكيد على التزامها ومصلحتها خلال هجومٍ تقليديٍّ على منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بعيد جداً، ولكن لا يمكن لهذه الأسباب استبعاده. ينطوي السيناريو الذي تتم مناقشته على النطاق الأوسع على تفجير نووي روسي غير قاتل في بداية هجومٍ روسيٍّ تقليديٍّ على دول البلقان أو بشكلٍ محتمل، سريعاً بعد الاستيلاء على دول البلقان من أجل ردع ردٍّ من قِبَل منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). في هذه الحالة، قد يهدف التفجير النووي إلى حشد الجماهير الأوروبية، وتقسيم منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وبالتالي تقويض الإرادة الأمريكية على شنّ ردّ عسكري.

مخاطر التصعيد في المجال الإلكتروني

أضافت الأهمية المتنامية للأصول الموجودة في الفضاء وإدخال الأسلحة الإلكترونية أيضاً من عدم اليقين إلى الصراع المعاصر. وبحسب ما ستتم مناقشته لاحقاً، يرتبط المجالان باستقرار الأزمة. بالإضافة إلى ذلك، تضيف المسائل الإلكترونية احتمالاً تصعيدياً إلى أي صراع.

تطرح الأسلحة الإلكترونية أنواعاً متعددةً من الخطر التصعيدي. أولاً، التأثيرات غير المعروفة؛ قد يكون من الصعب التنبؤ بتوقيت الهجمات الإلكترونية وتأثيراتها. مع أي ضربة عسكرية، يكون الضرر الجانبي ممكناً دائماً. على الرغم من ذلك، يتم مع أغلبية الهجمات التقليدية تطوير أساليب لتقييم وتجنّب الضرر الجانبي، بشكلٍ مرتفعٍ إلى درجة ما. هذه ليست الحال بالنسبة للأسلحة الإلكترونية حيث يكون خطر إلحاق ضرر غير مقصود أعلى بكثير. وبالتالي، تزيد هذه الأسلحة بوضوح من خطر التصعيد.

تؤدي الأسلحة النووية أيضاً إلى تأثيرات من حيث خطر الإسناد. فعلى عكس الهجمات التقليدية، قد يكون من الصعب إسناد الهجمات الإلكترونية بدقّة إلى جهات فاعلة محددة. في حال حصول هجومٍ إلكترونيٍّ كبير، سيكون الضغط للردّ إما مع قوة إلكترونية أو قوة أخرى مساويتين فورياً. بحسب الظروف، قد يتم اتّخاذ القرار بالانتقام من دون معرفةٍ ممتازةٍ حول أصل الهجوم. في حال اتّضح أن الأدلّة الجنائية التي اعتمد عليها الإسناد خاطئة، سيكون الانتقام قد شكّل تصعيداً مهماً في الصراع.

ثمّة أيضاً قضية موكّل–وكيل تنشأ من حيث طريقة تطوير بعض الأسلحة الإلكترونية. يضيف استخدام بدائل للعمليات الإلكترونية درجة من عدم قابلية التنبؤ إلى صراع في المجال الإلكتروني. تشتهر القدرات الإلكترونية الروسية،

على وجه الخصوص، بكونها مرتبطة بمجموعة فضفاضة من المرتزقة الإلكترونيين و"الناشطين المخربين (القراصنة) الإلكترونيين" الوطنيين. قد يتّضح أن قدرة روسيا على السيطرة على أعمال هؤلاء الناشطين في حالة صراع محدودة. وإذا كانت هذه هي الحال، قد يشنّ المرتزقة والناشطون هجمات بمبادرة خاصة منهم — ولربما لأسبابهم الخاصة — تصعّد الصراع.

وأخيراً، بما أنّ القدرة على شنّ هجمات إلكترونية تعتمد على المحافظة على سرّية نقاط الضعف الإلكترونية، قد يخشى الجانبان بأن يمتلك خصومهما قدرات إلكترونية تقترن بقدرة تخريبية بعيدة المدى. وقد تزيد هذه الخشية، بدورها، من الحوافز للتصعيد، بالإضافة إلى الأسباب لسوء فهم بعض النشاطات في المجال الإلكتروني على أنّها مقدّمات لمزيدٍ من الهجمات البعيدة المدى التي ليست في الواقع قيد التحضير. في ظلّ ظروفٍ مماثلة، قد يحدث الانتقام من جديد للأسباب الخاطئة، مُصعّداً صراعاً بشكلٍ غير ضروري.

خبرة نووية متدهورة وتحديات نووية جديدة

تُترجم المواجهة السياسية المتزايدة وخطر نشوء صراعٍ تقليدي ودون تقليدي، والمرتبطة بالمؤشرات المتزايدة على عتبة روسيا الأدنى للاستخدام النووي، إلى خطرٍ متزايدٍ لتبادلٍ نوويٍّ متصاعدٍ. في هذه الأثناء، تدهورت الخبرة في الديناميكيات النووية الاستراتيجية من الجانبين كليهما. في الولايات المتحدة، تراجع الدور الإجمالي للأسلحة النووية في سياسات الدفاع الأمريكية، وتحوّل التركيز ضمن مجتمع الخبراء النوويين من ديناميكيات الصراع مع الخصوم الأقران إلى صراعٍ مع دولٍ مارقةٍ على غرار إيران وكوريا الشمالية. بالإجمال، تضاءلت المستويات العامة للقلق من حرب نووية، وتراجع الانتباه للإمكانية في النقاش العام.[13]

استقرار الأزمة

يعتمد استقرار الأزمة على عصمة ومرونة القيادة والسيطرة وأنظمة الإيصال. يتمثّل التحدي الأول في هذا المجال بتطوير القدرات التقليدية الأمريكية المتقدّمة، والتي ادّعت روسيا أنّها تقوّض رادعها وهي بالتالي مزعزعة للاستقرار بطبيعتها.

دفعت التغييرات في البيئة الأمنية الدولية بالولايات المتحدة إلى تطوير أسلحة تقليدية قد تعتقد روسيا أنها تقوّض قدرتها على ضربةٍ ثانية. في حقبة ما بعد الحرب الباردة (post–Cold War)، أتاح تقدّم التكنولوجيا وعدم كمال النظام الدولي لمكافحة الانتشار النووي لإيران وكوريا الشمالية وباكستان والهند الاستحواذ، أو في حالة إيران، الاقتراب من الاستحواذ على أسلحة نووية. في التسعينات، مع تلاشي التهديد السوفييتي واعتبار التهديد من روسيا عند حدّه الأدنى لأسباب سياسية كما أيضاً عسكرية، برزت الحاجة إلى ردع الولايات المتحدة وحلفائها والدفاع عنها ضد إيران وكوريا الشمالية على وجه الخصوص. على الرغم من ذلك، تساءل البعض ما إذا كان الردع النووي التقليدي فعالاً متى تعلّق الأمر بالتعامل مع دولةٍ فقيرةٍ واستبداديةٍ على غرار كوريا الشمالية على وجه الخصوص. لم تكن عقلانية قيادتها مشكوك فيها فحسب، ولكن يمكن أيضاً اعتبار أنّ مصداقية التهديد الأمريكي لاستخدام الأسلحة النووية ضد بلد كانت أغلبية المواطنين فيه تتضوّر جوعاً (ناهيك عن كونها خاضعة لديكتاتورية وحشية) محلّ شكّ. لتجنّب مثل هذه المشاكل والحدّ بشكلٍ أوسع من الحاجة إلى الأسلحة النووية، طوّرت الولايات المتحدة قدرات دفاع صاروخي وضربات تقليدية (بالأخصّ، القذائف الإنسيابية الانزلاقية بسرعةٍ فوق صوتية والمسلّحة تقليدياً، والتي تُطلق عليها في بعض الأحيان تسمية **الضربة العالمية الفورية**) قد تتيح لها الدفاع عن نفسها مع، بشكلٍ محتمل، نزع سلاح قوّة نووية ناشئة تتمتّع بقوات تقليدية.

تصرّ روسيا على أنّ هذه القدرات تهدد قواتها النووية وقد اعترضت بشدّةٍ على ما تعتبر أنه نشوء "ثلاثي" أمريكي جديد.[14] في التفكير الروسي، هذا الثلاثي الجديد — بما فيه الدفاع الصاروخي، والانزلاق التقليدي بسرعةٍ فوق صوتية، والقدرات بتمكينٍ من الفضاء — يكمّل الثلاثي النووي الأمريكي القائم. تشعر روسيا بالقلق من أنّ التقدّمات الأمريكية في الدفاع الصاروخي قد تتيح للولايات المتحدة البقاء بعد ضربةٍ ثانيةٍ روسيةٍ بمستوى "مقبول" من

بالإجمال، تضاءلت المستويات العامة للقلق من حرب نووية، وتراجع الانتباه للإمكانية في النقاش العام.

الضرر،[15] تماماً كما قد تتيح المركبات الانزلاقية بسرعةٍ فوق صوتية للولايات المتحدة شنّ ضربة "مباغتة" لنزع السلاح ضدّ القوات النووية الروسية من دون استخدام أسلحةٍ نووية.[16] من الواضح أنّ هذه المخاوف مُبالغ فيها وقد أشار المسؤولون الأمريكيون مراراً إلى ذلك بناءً على أسس تكنولوجية ورقمية. حتّى إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين (Russian President Vladimir Putin) أقرّ علناً في العام 2015 أنّ الدفاع الصاروخي الباليستي والضربة العالمية الفورية الأمريكيين لا يستطيعان **حالياً** تقويض الأسلحة النووية الاستراتيجية الروسية. على الرغم من ذلك، لا يزال هو وقادة روس آخرون يعبّرون عن مخاوف بشأن المسار **المستقبلي** لمثل هذه الأنظمة.[17]

تطوّر روسيا بالتالي مجموعة من الأسلحة للتخفيف من تلك القدرات التقليدية الأمريكية التي تعتقد أنها تهدد رادعها النووي أو للتسبب بتدهورها. فعلى سبيل المثال، تدّعي روسيا أنّها تطوّر غواصات هجومية وغواصات صواريخ بالستية هادئة جداً، وطوربيد نووي هجومي بري عبر المحيط من طراز "ستاتوس 6" ("Status 6")، ومركبات انزلاقية بسرعةٍ فوق صوتية ومساعدات اختراق الصواريخ أو صواريخ تمويهية.[18] تنشر روسيا أيضاً قدرات الضربة الدقيقة التقليدية الخاصة بها من أجل تحقيق تأثيرات استراتيجية، على غرار الصواريخ الباليستية القصيرة المدى المحدّثة، القذائف الانسيابية المطلقة جواً الموسّعة النطاق، والقذائف الإنسيابية الهجومية البرية بسرعةٍ فوق صوتية.[19] حققت روسيا أيضاً تقدّماً في تعزيز شبكة الدفاع الجوي الاستراتيجي التابعة لها على طول حدودها الغربية والجنوبية.

ليس من الصعب التشكيك في مصداقية البيانات الروسية بشأن التهديد الذي يطرحه "الثلاثي" الأمريكي الجديد على أنظمتها. غالباً ما يبدو أنه تم إصدار هذه البيانات لأغراض التفاوض التكتيكي. قد تكون روسيا تضخّم أو تبالغ في مخاوفها لاكتساب ميزة تفاوضية، أو لإعاقة تطوير هذه القدرات الأمريكية أو لتبرير زيادةٍ عدائيةٍ خاصة بها. بالنتيجة، من الواضح أنّ المخاوف الروسية بشأن القدرات التقليدية الأمريكية المتقدّمة لا تقتصر على التأثير الذي تملكه هذه الأنظمة على القوات النووية الاستراتيجية الروسية. تشعر روسيا بالقلق أيضاً من أنّ الدفاع الصاروخي قد يحوّل بشكلٍ أوسع التوازن العسكري لصالح منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) (NATO) في أوروبا، في حال تم تعديل أنظمة اعتراض الصواريخ الدفاعية لتعمل بمثابة قذائف انسيابية تقليدية، أو من خلال الحدّ من فعالية الصواريخ الباليستية التكتيكية الروسية، وحرمان روسيا من خيارات الإرغام التي قد تأمل بالحصول عليها من برنامج التحديث الحالي الخاص بها.[20]

المشكلة هي أنّه، في حال أزمة، تهمّ معتقدات روسيا بشأن القدرات الأمريكية أكثر بكثير مما قد تكون عليه بالفعل القدرات والنوايا الأمريكية وتوجد أدلّة كافية لاستنتاج أنّ روسيا قلقة حقاً من التأثيرات التراكمية للدفاع الصاروخي، والضربة العالمية الفورية والقدرات التقليدية الأمريكية الأخرى على رادعها النووي — حتّى ولو كان ذلك أقلّ مما تقوله. قد يعتقد المخططون الروس أيضاً أن الأنظمة الأمريكية أكثر قدرةً مما هي عليه بالفعل. باختصار، في حال اعتقدت روسيا أن الولايات المتحدة تملك القدرة، من خلال أساليب تقليدية، على تدمير ما يكفي من قدرة الضربة الثانية الخاصة بها، يضعُف الاستقرار الاستراتيجي الإجمالي.

بالإضافة إلى هذه المخاوف، التي تميل لتكون في مقدّمة مناقشات الاستقرار الاستراتيجي، للتطورات في المسائل الإلكترونية والفضاء أيضاً تداعيات على استقرار الأزمة. تماماً كما تُدْخِلُ المسائل الإلكترونية من تأثيرات تصعيدية بشكلٍ محتملٍ إلى صراعٍ معاصر (كما تمت مناقشته سابقاً)، فهي تتسبب أيضاً بمشاكل محتملة متى تعلّق الأمر بقدرة ضربة ثانية. يمكن استخدام الأسلحة الإلكترونية، أقلّه من الناحية النظرية، لتعطيل عُقَد القيادة والسيطرة ذات الصلة النووية والحساسة. بشكلٍ واضح، إذا كانت

الهجمات الإلكترونية — عن قصدٍ أو عن غير قصد — تؤثر على الأنظمة التي تعتمد عليها القوات النووية الاستراتيجية، أو كان يُنظر إليها على أنّ لها هذا التأثير، يمكن أن تصبح تصعيدية إلى حدٍّ كبيرٍ خلال أزمة نووية في حال دُفعت سلطة ذات قيادة وطنية للاعتقاد أنّه قد تم تقويض قدرة الضربة الثانية الخاصة بها أو من الممكن تقويضها قريباً. بالمثل، في الفضاء، يعتمد عددٌ من القدرات والعمليات الأمريكية على أصول فضائية، ما يؤدي إلى حافز لضرب مثل هذه الأصول.[21] قد تلحق الضربات الموجهة إلى أصول موجودة في الفضاء لأغراض عسكرية أخرى الضرر عن غير قصد بالقيادة والسيطرة الاستراتيجيتين الحساستين، أو التحذير المبكر أو أنظمة أخرى، مُهددةً بالتالي الأنظمة النووية. حتّى وإن لم تهدد مثل هذه الهجمات فعلياً هذه الأنظمة — على سبيل المثال بسبب وجود أنظمة متكررة — يمكن تفسيرها على أنها تُظهر استعداداً لتهديد مثل هذه الأنظمة، وقد يكون ذلك مهماً بالقدر نفسه تقريباً خلال أزمة.

المخاوف الروسية بشأن الاستقرار الاستراتيجي

يتمثّل تحدٍّ رئيسيٍّ في إيجاد قاعدةٍ مشتركةٍ بشأن مسألة الاستقرار الاستراتيجي مع روسيا بأنّ القادة الروس يميلون إلى تفضيل تعريفٍ شاملٍ للقضية، والذي يكون من الصعب بالنسبة لمخاطبيهم الأمريكيين قبوله. بالفعل، وعند نقطةٍ معيّنة، لم يعد مفهوم روسيا للاستقرار الاستراتيجي يعني ضمناً جهداً متبادلاً لتجنّب حربٍ نووية، وإنّما يصبح بدلاً عن ذلك نوعاً من "معجون تكسية ديبلوماسي" يغطي كل مخاوف روسيا الأمنية، لدرجة أنّ أي شيء ترى روسيا أنه يلحق الضرر بأمنها يتم وصفه على أنه مزعزع للاستقرار.[22]

في الحقبة السوفييتية، شابه التفكير الروسي حول الاستقرار الاستراتيجي تقريباً تفكير الولايات المتحدة في تركيزها على مفاهيم الردع التقليدي على غرار التساوي، والتدمير المتبادل المضمون، والمحافظة على قدرة ضربة ثانية.[23] في وقتٍ لاحقٍ من الفترة السوفييتية، توسّعت نظريات الردع لتشمل الحدّ من حوافز الضربة الأولى.[24] اعتقد السوفييت أن مزجاً بين القوات التقليدية والنووية قد يحقق توازناً استراتيجياً بين الكتلتين، بحيث قد لا يحقق أيٌّ من الجانبين درجة من التفوّق قد تدفع بجانبٍ للمراهنة على الحرب. في جوهره، إنّ أساس التفكير الروسي الحالي بشأن الاستقرار الاستراتيجي لا يزال في هذا السياق، مع تركيزٍ على استقرار ضربةٍ ثانيةٍ كما أيضاً على التوازن الإجمالي للقوى. على الرغم من ذلك، تشمل روسيا حالياً مجموعة أكبر بكثير من العوامل في تقديرها للتوازن الاستراتيجي.[25] أصبح الاستقرار الاستراتيجي في الخطاب الروسي، بالنسبة لبعض المؤلفين الروس، مفهوماً مجرداً يعني ضمناً حالة من التوازن العام في النظام الدولي حيث تخفّض عوامل عسكرية وسياسية واقتصادية وأخرى المستوى الإجمالي من التهديد والصراع العسكريين.[26] من هذا المنظور، يصبح معنى الاستقرار الاستراتيجي الحدّ من القوة الأمريكية النسبية عامةً — وهو بذلك ليس قضيةً ستميل الولايات المتحدة يوماً إلى مناقشتها.

غالباً ما يسلّط المحللون والمسؤولون الروس الضوء على مكونين من الاستقرار الاستراتيجي — الاستقرار **العسكري–الاستراتيجي** والاستقرار **العسكري–السياسي**. من المنظور الروسي الحالي، تم طرح المكونين كليهما خارج التوازن في التسعينات، ما أدّى إلى انعدامٍ للاستقرار في الاتحاد السوفييتي السابق والشرق الأوسط. من وجهة نظر بوتين، بما أنّ روسيا لم تكن قويةً عسكرياً بما يكفي لردع تجاوزٍ مهمينٍ من جانب الولايات المتحدة في بداية الألفية الثانية، تم استبدال الاستقرار الاستراتيجي بانعدام الاستقرار والهزائم العسكرية–السياسية لروسيا.[27]

على الرغم من ذلك، إن العوامل السياسية هي بالأهمية نفسها كالعوامل العسكرية بالنسبة للتفكير الروسي الحالي بشأن الاستقرار الاستراتيجي. إن تعزيز رؤية روسيا للاستقرار الاستراتيجي هو رؤية للاستقرار العسكري–السياسي التي بموجبها يتميّز النظام العالمي بـ "أقطاب" متوازنة سيادية تجتمع معاً لحلّ أزمات عالمية من خلال "خططٍ متّفقٍ عليها بشكلٍ متبادل"،[28] مقابل ردّ أحادي. بحسب هذا التعريف، يعني الاستقرار الاستراتيجي ضمناً في نهاية المطاف نظام دول متعدد الأقطاب حيث تحافظ كل واحدة من الدول الرئيسية

على دائرة نفوذها. قد توزان الأقطاب القادرة نووياً التي تتمتّع بمستويات مقبولة بشكلٍ متبادلٍ من الأسلحة التقليدية بين طموحات الأخرى العالمية، في حين قد يكون كل مركز قوة خالياً من التدخل الخارجي في الشؤون الاقتصادية والسياسية الإقليمية.

إن القلق بشأن التوازن العسكري–السياسي هو السبب الذي من أجله يعتبر القادة الروس أيضاً أنّ أمن المعلومات هو بنفس هذه الأهمية بالنسبة للاستقرار الاستراتيجي. من منظورهم، كانت عمليات المعلومات الأمريكية المزعومة ــــ ونشاطات الترويج للديموقراطية الأمريكية بالأخصّ ــــ أسباباً جذريةً للثورات الملوّنة في أوكرانيا وجورجيا، والتي يشهّرون بها، بالإضافة إلى محفّزات للإطاحة بالحكّام الاستبداديين خلال الربيع العربي (Arab Spring). بموجب طريقة التفكير هذه، إن دائرة المعلومات أساسية للاستقرار العسكري–السياسي. من دون السيطرة على مجال المعلومات، يخشى القادة الروس من أنّهم لن يحققوا الاستقرار البتة في الداخل أو في جوارهم. من دون الاستقرار السياسي، بحسب ما يجادلون، سيكون الصراع سائداً والاستقرار الاستراتيجي غير ممكن.[29]

إن رغبة الكرملين بتضمين مجال المعلومات كعامل رئيسي في الاستقرار الاستراتيجي وسّع إلى حدّ كبير نطاق القضية إلى ما هو أبعد من الحدود النووية، مع وضع التفكير الرسمي الروسي بشأن الاستقرار الاستراتيجي في موقع متناقضٍ مع الدعم الأمريكي القائم منذ وقتٍ طويلٍ للحركات الديموقراطية وحرية المعلومات. إنّ هذا يعقّد بشكلٍ خطيرٍ المناقشات حول الاستقرار الاستراتيجي.

إمكانيات تعزيز الاستقرار الاستراتيجي

في وجه هذه التحديات للاستقرار الاستراتيجي وعلى الرغم من واقع أنّ التعريفات الروسية والأمريكية للاستقرار الاستراتيجي تختلف، ستتقاسم الولايات المتحدة وروسيا مصلحةً كبيرةً في تجنّب حربٍ نووية. يجب أن يشكّل ذلك قاعدةً لجهود مستمرة تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاستراتيجي على المديين القريب والمتوسط. على الرغم من ذلك، يقترن الطريق للمضي قُدماً بالتحديات وسيتطلّب تقدّمٌ ملحوظٌ شجاعةً وتضحياتٍ من الجانبين كليهما. يقيّم هذا القسم بعض الموجّهات المحتملة للمضي قُدماً.

تخفيضات رقمية إضافية في القوات النووية

قد يتمثّل موجّهٌ بمواصلة تخفيضات رقمية إضافية في القوات النووية، بما في ذلك تخفيض إلى حالة بلا أسلحة نووية، بحسب ما اقترحته مرّةً إدارة أوباما. ويسلّط مؤيدو هذه المقاربة الضوء على الالتزام الأمريكي بنزع السلاح في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (Nuclear Nonproliferation Treaty [NPT])، وبيانات السياسات الأمريكية السابقة، واحتمال وقوع حوادث وخطأ في التقدير، والتكاليف المالية، والواجب الأخلاقي لتخليص العالم من الأسلحة التي تقتل مثل هذه الأعداد الهائلة من الناس.[30] قد يتم بوضوح تعزيز الاستقرار الاستراتيجي للغاية في حال تحقيق أغراض حركة نزع الأسلحة النووية "عالم بلا أسلحة نووية" (Global Zero). من دون أسلحة نووية، تكون مخاطر حربٍ نوويةٍ بفعل الأمر الواقع باطلة. بالإضافة إلى ذلك، إلى الحدّ الذي تزيد فيه الترسانات الأكبر من خطر الحوادث والخطأ في التقدير، قد يخفّض نزع الأسلحة أيضاً خطر الاستخدام النووي ويحسّن الاستقرار الاستراتيجي.

على الرغم من ذلك، سيكون نزع الأسلحة النووية الإضافي وبالأخصّ تحقيق "عالمٍ بلا أسلحة نووية" تحدّياً ضخماً. تتمثّل قضية بأنّه، عند مستويات أدنى بكثير من تلك التي تنصّ عليها معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها الجديدة (New START treaty)، يجب أن تكون مثل هذه المفاوضات متعدّدة الأطراف. بخلاف ذلك، قد تكتسب الصين ميزةً على الولايات المتحدة وروسيا. وعلى الرغم من ذلك، ستكون احتمالات مثل هذه المفاوضات المتعددة الأطراف أكثر تعقيداً بكثير بالنظر إلى المطالبات الأمريكية والروسية المرجّحة بترسانات نووية متفوّقة مستمرة والتحدّي الناتج عن ذلك لتدوين عدم المساواة في اتفاقية متعددة الأطراف

للسيطرة على الأسلحة.[31]

يتمثّل تحدٍّ إضافيٍّ بأنّ الاستقرار الاستراتيجي قد يتراجع بالفعل بشكلٍ مؤقتٍ مع تخفيض عدد الأسلحة النووية ـــ على الرغم من أنّه قد يزيد من الاستقرار أيضاً في حال صياغة الاتفاقية بشكلٍ صحيح. من المنظور الروسي، إن التخفيضات في المجال النووي من دون تخفيضات أو توازنات مقابلة في المجال التقليدي قد تجعل قدرات الضربة الثانية أكثر ضعفاً، بالأخصّ في حال تكييفٍ محدودٍ لجعل القوات الاستراتيجية أكثر قابلية للبقاء.[32] بالفعل، بحسب مصدرٍ روسي، رفضت روسيا في العام 2016 اقتراحاً قدّمته الولايات المتحدة للحدّ من الأسلحة الاستراتيجية إلى أدنى من المستويات المنصوص عليها في معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها الجديدة لأسباب متعددة، بما في ذلك (1) الحاجة إلى الموافقة من قِبَل الدول النووية الأخرى، (2) القدرات الأمريكية المتنامية للدفاع الصاروخي الباليستي، (3) إمكانية حصول ضربة دقيقةٍ تقليديةٍ طويلة المدى لتهديد الرادع النووي الروسي، و(4) العسكرة الأمريكية للفضاء.[33] بالتالي، على الرغم من أنّ تخفيضاً نووياً عالمياً هو هدفٌ معلنٌ للسياسات الروسية،[34] طالما أنّ روسيا تبقى قلقة من أنّ القدرات التقليدية الأمريكية المتنامية تهدّد قواتها النووية الاستراتيجية، من غير المرجّح أن توافق على فرض أيّ حدٍّ إضافي على تلك القوات النووية.[35]

ثالثاً، سيتطلّب أيضاً التقدّم باتجاه نزع الأسلحة تخفيضات في الأسلحة النووية التكتيكية، وسيقترن ذلك أيضاً بالتحديات بالنسبة لروسيا. سعت الولايات المتحدة إلى تحقيق تخفيضات وشفافية على مستوى ترسانة الأسلحة النووية التكتيكية الكبيرة التابعة لروسيا، والتي تشمل مجموعة واسعة من الأسلحة التي يمكن نشرها على الأنظمة القصيرة والمتوسطة المدى. رفضت روسيا مثل هذه المطالبات، وذلك جزئياً لأنّ الأسلحة النووية التكتيكية تشكل جزءاً رئيسياً من استراتيجيتها لمعالجة دونيتها التقليدية بالمقارنة مع الولايات المتحدة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) (NATO) والصين.[36]

وأخيراً، ما لم تصحّح روسيا انتهاكها لمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى (INF Treaty)، من المؤكّد تقريباً أن يحجب مجلس الشيوخ الأمريكي موافقته على معاهدة أسلحة استراتيجية جديدة. بالنظر إلى هذه التحديات، إن التخفيضات الرقمية، الأحادية والثنائية والمتعددة الأطراف إلى ما هو أدنى بكثير من المستويات المنصوص عليها في معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها الجديدة، بما في ذلك إلى مستوى بلا أسلحة نووية، غير مرجّح على المديين القريب والمتوسّط. هذا لا يستبعد جعل مثل هذه التخفيضات غرضاً طويل الأمد للسياسات الأمريكية، ولكنّ نزع السلاح سيكون مساراً صعباً باتجاه تعزيز التدهور الأخير في الاستقرار الاستراتيجي.

قد يقلّص على الأرجح قرارٌ أمريكيٌّ بالحدّ من القدرات التي ترى روسيا أنّه من الممكن استخدامها لاستهداف الأنظمة الاستراتيجية الروسية أو بعدم متابعتها من القلق داخل روسيا بشأن أمن ضربتها الثانية، ويحسّن بالتالي الاستقرار الاستراتيجي.

ضبط النفس السياسي

من الناحية النظرية، يمكن التخفيف من الصراعات السياسية التي تقوّض الاستقرار الاستراتيجي في حال تنازل الولايات المتحدة لصالح روسيا عن "دائرة النفوذ" التي يطالب بها بوتين، وذلك على سبيل المثال من خلال الحدّ من نشاطات الترويج للديموقراطية في الفضاء ما بعد الاتحاد السوفييتي خارج منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) (NATO) وإغلاق الباب في وجه توسيع إضافي لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) (والاتحاد الأوروبي) في المنطقة. قد يشير ترتيبٌ من هذا النوع إلى روسيا أنّ الولايات المتحدة لا تملك النية لتغيير النظام في موسكو، وهو واقع يبدو أن عدداً من القادة

الروس يشكّون فيه. قد يحسّن الترتيب الاستقرار الاستراتيجي من خلال الحدّ من خطر نشوء صراع عسكريٍّ في مناطق متنازع عليها سياسياً، على غرار أوكرانيا أو دول البلطيق، والحدّ من حدوث صراع، بما في ذلك الصراع بالوكالة.

على الرغم من ذلك، من الواضح أنّ مثل هذه السياسات مقلقة لأنّه من الواضح جداً أنّها لا تتوافق مع تقاليد السياسات الخارجية الأمريكية القائمة منذ وقتٍ طويلٍ والتي تسعى إلى حماية الحريات الفردية ودعم القوات الديموقراطية من حول العالم. بالإضافة إلى ذلك، ليس من الواضح البتة أنّ ترتيب روسيا على سبيل المثال في أوكرانيا قد يُشبع رغبة الكرملين للأمن. حتّى مع ترتيبٍ في البلدان السوفييتية السابقة، قد يبقى احتمال حدوث صراع عسكري قائماً. يجب أن تأخذ الاستراتيجية الأمريكية أيضاً بعين الاعتبار إمكانية أنّ الطموحات الروسية لن تقتصر على تلك البلدان التي يتم الادعاء بأنّها جزء من دائرة نفوذها وأنّ روسيا قد تتشجّع بفعل الترتيب الأمريكي لإجراء مطالبات إضافية ومتابعة سياسات خارجية أكثر عدائية. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تحدّي الولايات المتحدة من أجل تقديم التزامٍ موثوقٍ بمثل هذه السياسات، وقد يخشى القادة الروس من عكس المسار في تاريخٍ لاحق.

ضبط النفس العسكري

إن الولايات المتحدة قادرة على الحدّ ذاتياً من تطوير ونشر تلك الأنظمة التي ترى روسيا أنّها تضرّ بقدرتها النووية الانتقامية، وبالتالي تعزيز الاستقرار الاستراتيجي بشكلٍ محتمل. فعلى سبيل المثال، قد تعلن الولايات المتحدة بشكلٍ أحاديٍّ عن حدٍّ أو عكسٍ لخططها الدفاعية الصاروخية بالنسبة لأوروبا. بدلاً من ذلك، قد توقف الولايات المتحدة من الناحية النظرية تطوير ضربةٍ عالميةٍ فوريةٍ تقليدية، أو تعلن بشكلٍ أحاديٍّ عن نيّة للحدّ بطريقةٍ ما من النظام الذي تنشره ما إن يتم تطوير ضربة عالمية فورية. قد يقلّص على الأرجح قرارٌ أمريكي بالحدّ من القدرات التي ترى روسيا أنّه من الممكن استخدامها لاستهداف الأنظمة الاستراتيجية الروسية أو بعدم متابعتها من القلق داخل روسيا بشأن أمن ضربتها الثانية، ويحسّن بالتالي الاستقرار الاستراتيجي.

على الرغم من ذلك، قد تكون الحدود الأحادية على عمليات نشر الدفاع الصاروخي في أوروبا صعبةً لأسباب خاصة بالتحالف وأسباب سياسية داخلية في الولايات المتحدة على حدٍّ سواء. للدفاع الصاروخي والضربة العالمية الفورية تطبيقات حاسمة أبعد من روسيا، بحسب ما تمت مناقشته سابقاً. بالنظر إلى القلق المتنامي بشأن حدوث صراعٍ تقليديٍّ مع روسيا في أوروبا، قد تدعو الحاجة إلى أن يعالج بعض الدفاعات الصاروخية الباليستية في أوروبا تهديد هجوم صاروخي باليستي تقليدي روسي، وقد تكون عمليات النشر هذه مجديةً من دون تهديد الأنظمة الاستراتيجية الروسية.[38] بالفعل، يبدو في بعض الأوقات أن موسكو لا تدرك أنّ عدوانها في أوكرانيا وأماكن أخرى يميل فحسب إلى تعزيز الحالة لنشر الأنظمة التقليدية التي تعارضها إلى أقصى حدود. قد يعارض الحلفاء الأمريكيون، على غرار رومانيا وبولندا، حيث يجري حالياً نشر الدفاعات الصاروخية الباليستية، بشدّة أيّ تسوية للدفاع الصاروخي الأمريكي، وقد يسعون بالفعل وراء قدرات أكبر في المنطقة.

قد تكون الحدود الذاتية على الأعداد الإجمالية أو المنشورة من أسلحة الضربة العالمية الفورية المستقبلية بشكلٍ من الأشكال أكثر جدوى لأنّه، وإن لم يكن لسبب آخر، لا يزال يجب تطوير ونشر تلك الأنظمة بشكلٍ كامل. ثمّة مخاوف بشأن كلفة مثل هذه الأنظمة، وقد تكون الأعداد المطلوبة لتحقيق أغراضها المعلنة منخفضةً بما يكفي لكي لا يتم أخذها بالحسبان في استقرار أزمة بالطرق التي تخشى روسيا أنّه سيحصل ذلك بها. قد تكون منافع ضبط النفس في هذا المجال محدودةً في حال كانت روسيا غير قادرة على التحقّق بما يرضيها من أنّ الولايات المتحدة كانت تتقيّد بالفعل بحدودها المفروضة ذاتياً، ولكن قد تتوفّر طرق لتجاوز هذه المشكلة.

لدى النظر في ضبط النفس العسكري، من الجدير أيضاً الأخذ بالاعتبار أنّ مجموعة من أنظمة أمريكية أخرى قد تكون إشكالية من المنظور الروسي. يلاحظ المحلّلون الروس أن ضربات دقيقة طويلة المدى من مجموعةٍ من

إذا كان انتشار الحروب المحلية واحتمال تصعيدها يؤديان إلى تدهور الاستقرار الاستراتيجي اليوم، من الواضح أنّ الإجراءات الآيلة إلى الحدّ من الحروب المحلية أو تجنّبها تعزّزه.

المنصات الجوية والبرية والبحرية قد تهدد القوات النووية الاستراتيجية الروسية أو القيادة والسيطرة الروسية بالطريقة نفسها كضربةٍ عالميةٍ فورية، على الرغم من أنّه من الناحية العملية، قد يكون من الصعب بالنسبة للقذائف الإنسيابية التقليدية اختراق أهداف محصّنة. حتى وإن كانت الولايات المتحدة ستحدّ من الاستحواذ على الضربة العالمية الفورية، قد لا تزال روسيا ترى تهديداً لقواتها الاستراتيجية من أنظمة تقليدية أخرى في المستقبل أو تستفيد من الادعاءات بأنّها ترى مثل هذا التهديد لاكتساب ميزةٍ في المفاوضات.[39]

من غير المرجّح إلى حدٍّ كبيرٍ أن تعمد الولايات المتحدة إلى الحدّ الذاتي من دون تقديم مطالبات متبادلة أو موازية من روسيا.

السيطرة على الأسلحة التقليدية وإجراءات بناء الثقة

إذا كان انتشار الحروب المحلية واحتمال تصعيدها يؤديان إلى تدهور الاستقرار الاستراتيجي اليوم، من الواضح أنّ الإجراءات الآيلة إلى الحدّ من الحروب المحلية أو تجنّبها تعزّزه. يمكن تحقيق مثل هذه الإجراءات من خلال إجراءات بناء الثقة التقليدية أو اتفاقيات السيطرة على الأسلحة. يمكن أن تحدّ إجراءات بناء الثقة (CBMs)، على غرار الرصد المشترك للتمارين، من التصعيد غير المؤكّد وغير المقصود من تمارين واسعة النطاق وعمليات نشر عسكري أخرى. تنصّ وثيقة فيينا لعام 2011 (Vienna Document 2011 [V–Doc]) على سبيل المثال، على نطاق عمل للإخطار والرصد المشترك لبعض النشاطات العسكرية ضمن إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (Organisation for Security and Co–operation in Europe) وثمّة مناقشات جارية حول تحديث وثيقة فيينا لتوفير تبادل معزّز للمعلومات.[40] تتمثّل إمكانية ثانية بتطوير تحديث لمعاهدة القوات المسلّحة التقليدية في أوروبا (CFE) التي قد تفرض حدوداً على نشر القوات حول نقاط التوتّر المحتملة الرئيسية على غرار دول البلطيق، والبحر الأسود، والقوقاز ومناطق أخرى.[41]

قد يتمثّل احتمال جذّاب بشكلٍ خاص في هذا المجال بالسيطرة على الأسلحة التقليدية على المستوى دون الوطني. قد تستخدم منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) (NATO) حتّى التغيّرات المتطوّرة في هيكلية قوّتها في منطقة البلطيق كقاعدةٍ للمناقشات المستقبلية مع روسيا حول السيطرة على الأسلحة دون الوطنية تحقيقاً للمنفعة العامة للاستقرار الإقليمي — وبالتالي، الاستقرار الاستراتيجي.[42] يجب أن تبقى الجهود الآيلة إلى وضع إجراءات بناء الثقة وبالأخصّ ترتيبات للسيطرة على الأسلحة دون وطنية على الطاولة في المحادثات الثنائية الأطراف.

سيكون التحدّي في هذا المجال أنّ للولايات المتحدة وروسيا أهدافاً مختلفةً جداً لإمكانية السيطرة على الأسلحة التقليدية وإجراءات بناء الثقة، ومناظير مختلفة حولها. لا تشارك روسيا أيضاً حالياً في معاهدة القوات المسلّحة التقليدية في أوروبا وقد انتهكت معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى (INF treaty) من خلال اختبار صاروخ إنسيابي مطلق من الأرض إلى مدى متوسط.[43] بالإضافة إلى ذلك، طالما أنّ روسيا لا تزال تنتهك معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، من المحتّم أن تواجه أي اتفاقية إضافية للسيطرة على الأسلحة مقاومةً في مجلس الشيوخ الأمريكي.[44]

من جانبهم، جادل الروس أن منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) قوّضت معاهدة القوات المسلّحة التقليدية في أوروبا من خلال التخلّف عن إجراء ترتيبٍ بشأن مصالحها في جورجيا وأوكرانيا ودول أخرى على طول حدودها وأنّ تعزيز منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) لوضعية قوتها في منطقة البلطيق يطرح التهديدات. علاوةً على ذلك، جادلت روسيا أن الولايات

المتحدة قد انتهكت معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى من خلال استخدام صواريخ باليستية متوسطة المدى في اختبارات دفاعها الصاروخي، من خلال نشر طائرات من دون طيّار مسلّحة متوسطة المدى ومن خلال بناء أنظمة إطلاق صواريخ باليستية اعتراضية دفاعية في رومانيا وبولندا والتي تدعي أنه يمكن استخدامها من أجل إطلاق صواريخ إنسيابية أو باليستية متوسطة المدى محظورة.[45]

لقد فشلت أيضاً الجهود الأخيرة الآيلة إلى تطوير إجراءات الشفافية المحسّنة. خلال "إعادة ضبط" العلاقات الأمريكية–الروسية في 2010–2011، اقترحت الولايات المتحدة تطوير قدرة تعاون دفاعي صاروخي أمريكية–روسية، الأمر الذي كان ليتيح أخذ رؤية روسيا بعين الاعتبار في التصرّف بالأصول الدفاعية الصاروخية الأمريكية في أوروبا. بالمثل، في العام 2013، اقترحت الولايات المتحدة التبادل السنوي للمعلومات حول القدرات الدفاعية الصاروخية الرئيسية، بما في ذلك عدد الصواريخ الاعتراضية والقاذفات.[46] كان الهدف من هذه الاقتراحات زيادةً كبيرةً في شفافية الخطط الدفاعية الصاروخية الخاصة بالولايات المتحدة وبمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) التي قد تُظهر الحقيقة في الادعاءات الأمريكية بأنّ النظام كان يركّز على التهديدات من إيران ومن جهات فاعلة غير حكومية أخرى ومن دون قدرةٍ ضدّ رادع روسيا النووي. ولكن على الرغم من واقع أنّ شفافية أكبر للقدرات الدفاعية الصاروخية الأمريكية هي هدفٌ روسي معلن، اتّضح في نهاية المطاف أنّ هذه الاقتراحات غير قابلة للتحقيق. أصرّت روسيا على أن يتمّ تكريس أي اتفاقية مماثلة في "معاهدةٍ مُلزمة قانوناً"، وهو طلب كان الجميع يعلمون أنّه غير ممكن بسبب الاعتراضات القوية من الجمهوريين في مجلس الشيوخ الأمريكي. تم اعتبار العرض الأمريكي لاتفاقية تنفيذية غير كافٍ من قِبَل روسيا. من الممكن أن تكون روسيا غير قادرة على توقيع اتفاقية لبناء الثقة بشأن الدفاع الصاروخي أو قضايا أخرى متنازع عليها في غياب ترتيبٍ غربيٍّ إجماليٍّ بشأن مصالحها السياسية أو غير مهتمّة بذلك.

على الرغم من هذه التحدّيات، يملك الجانبان مصلحة في متابعة إجراءات بناء الثقة، حول منطقة البلطيق على سبيل المثال. قد تعتبر روسيا الآن أنها تملك مصلحة أدنى من مصلحة الولايات المتحدة بسبب المزايا الجغرافية التي تملكها هناك، ولكنّ مع تحوّل وضعية القوة الأمريكية إلى أكثر صلابةً، قد يتوصّل القادة الروس إلى رؤية منفعةٍ عمليةٍ أكبر في إجراءات بناء الثقة هناك وفي أماكن أخرى.

الإجراءات لتعزيز إدارة الأزمات والتخفيف منها

خلال حلول أزمة ما، قد تكون الحاجة إلى تواصل فعّال بين وفيما بين عواصم متعددة عاملاً حاسماً في ضمان توصيل النوايا بفعالية وبالتالي، الحدّ من التصعيد. قد تنشأ أزمات محتملة من الصراعات الحالية في أوكرانيا، أو سوريا أو جورجيا. قد يثير بالمثل خطأ في البحر أو في الجو تصعيداً غير مقصود من نوعٍ خطير. قد يكون الميل إلى تصعيد داخل الجيش الروسي مرتفعاً بشكلٍ خاصٍ بسبب اعتبار ثقافة الاعتراف بالخطأ أمرٌ لا يُشجَّع عليه البتة. في العام 2015، كانت زيادة الأحداث الجوية في شمال أوروبا تذكيراً باحتمال هذه الحوادث كما كان عليه إسقاط طائرة أس يو–24 (Su–24) روسية من قِبَل مقاتلة أف–16 (F–16) تركية في نوفمبر/تشرين الثاني 2015. قد تؤدي العمليات العسكرية المستمرّة في سوريا من قِبَل الولايات المتحدة، وروسيا وبلدان أخرى أيضًا إلى حوادث تصعيدية.

يتمثّل مرشّحٌ لتعزيز إدارة الأزمات بمجلس منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)–روسيا (NATO–Russia Council [NRC]). منذ إطلاقه في العام 2002، كان مجلس منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)–روسيا يركّز في المقام الأوّل على المناقشة السياسية والقضايا الاستراتيجية العالية المستوى. في العام 2010، تم تشكيل عددٍ من مجموعات العمل من أجل متابعة أشكالٍ ملموسةٍ أكثر من التعاون — وذلك على سبيل المثال في مكافحة القرصنة ومكافحة الإرهاب ومواضيع أخرى تُعتبر ذات مصلحة متبادلة بالنسبة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وروسيا. على الرغم

من ذلك، أدّى تدهور العلاقة بين روسيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) منذ العام 2014 إلى عرقلة العمل البنّاء لمجلس منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)–روسيا. في الآونة الأخيرة، طرح بعض المراقبين فكرة قيام مجلس منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)–روسيا بتطوير وظائف جديدة لإدراة الأزمات، وذلك على سبيل المثال من خلال فتح خط تواصل جديد بين منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وروسيا. قد يمكّن ذلك الأعضاء الفرديين في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) من الحصول على منصّة للتواصل مع روسيا في حال حصول أزمة خارج القنوات الثنائية الأطراف. وبشكلٍ بديل، قد يتولّى المجلس قضية كيفية إمكانية وضع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وروسيا لإجراءات من أجل الحدّ من احتمالات وقوع حادث عندما تنشط طائرات منظمة حلف شمال الأطلسي والطائرات الروسية على مقربةٍ الواحدة من الأخرى — على الرغم من أنّه من غير المؤكد ما سيكون عليه الموقف الروسي تجاه جهدٍ مماثل. قد يكون بالتالي تأمين قنوات تواصل ثنائية الأطراف قوية خيار إدارة الأزمات الأفضل المتوفر. يشكّك مسؤولو منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بجدوى تعاونٍ أكبر داخل مجلس منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)–روسيا، مشيرين بالأخصّ إلى وجود خطرٍ مرتفعٍ لانهيار المفاوضات داخل مجلس منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)–روسيا وتقويضها للاحتمال الإجمالي لحصول مناقشات مثمرة بين الولايات المتحدة وروسيا.

الخاتمة

ثمّة أمام الولايات المتحدة وروسيا تحديات خطيرة متى تعلّق الأمر بتعزيز الاستقرار الاستراتيجي. إن المعنى السلبي الإجمالي للعلاقات الأمريكية–الروسية — بما في ذلك تحدي إبرام اتفاقية بشأن سوريا، ومعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى (INF Treaty)، والاختلاف بشأن أوكرانيا — سيصعّب إيجاد سبيلٍ للمضي قُدماً. سيبقى الردع النووي بالتالي جزءاً أساسياً من السياسات الأمنية الأمريكية متى تعلّق الأمر بروسيا. يتطلّب ذلك استثماراً مستمراً في التحديث النووي ورسائل فعّالة في الولايات المتحدة ومن حول العالم على حدٍّ سواء مفادها أنّ الأسلحة النووية تبقى جزءاً حيوياً من الترسانة العسكرية الأمريكية؛ وأنّ الولايات المتحدة تبقى مستعدّة عسكرياً وسياسياً ونفسياً لاستخدام الأسلحة النووية دفاعاً عن المصالح الحيوية الأمريكية.

بالتحديد بالنظر إلى المؤشرات على أنّه قد يكون لروسيا عتبة أدنى للاستخدام النووي، وبالأخصّ الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، يجب أن توضّح واشنطن لموسكو في قنوات ديبلوماسية وعلناً أنها قد تعتبر أي استخدام لسلاح نووي — بغض النظر عن صغره أو تمييزه — تجاوزاً لعتبةٍ لم يتم خرقها لأكثر من 70 عاماً، وأن استخداماً نووياً قد يبدّل بشكلٍ كبيرٍ الوضع، مؤدياً إلى ظهور مشاكل جديدة لها تداعيات غير قابلة للتنبؤ بها وكارثية بشكلٍ محتمل. قد يكون الهدف زرع الاحتمال في أذهان القيادة الروسية بأن الاستخدام الروسي الأوّل قد يؤدي بشكلٍ مؤكد تقريباً إلى ردّ نووي أمريكي ويساعد بالتالي على ردع الكرملين من الاستخدام الأول.[47]

يتوجب على واشنطن أيضاً أن تطوّر وتصيغ سياسات واضحة بشأن الرادع الإلكتروني. يجب أن توضّح هذه السياسات أنواع الهجمات الإلكترونية ضد الولايات المتحدة، أو حلفاء الولايات المتحدة أو القوات الأمريكية التي قد تُعتبر غير مقبولة ومن المرجّح أن تستدعي رداً أمريكياً. قد تساعد مثل هذه الخطوط الحمراء في تعزيز الاستقرار الاستراتيجي. بالتأكيد، قد يكون الإسناد تحدياً، ولكن من مصلحة الولايات المتحدة ومن مصلحة الاستقرار الاستراتيجي محاولة ردع بعض أنواع الهجمات الإلكترونية.[48]

ستدعو الحاجة أيضاً إلى إجراءات ردعٍ تقليديةٍ من أجل الحدّ من انتشار الحروب الصغيرة. فعلى سبيل المثال، إن نشر القوات الأمريكية وقوات منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) (NATO) بمستويات مناسبة في أوروبا الوسطى مهم أيضاً للحد من خطر حصول صراع مع روسيا في دول البلطيق. بالمثل، يجب أن تساعد أيضاً الجهود الآيلة إلى تعزيز القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية للحلفاء من خارج منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) العرضة لتدخّل روسي، في حال التعامل معها بشكلٍ جيد،

على الحدّ من الحوافز للعدوان الروسي، وبالتالي، حصول حروب صغيرة على حدود روسيا.

مع الإشارة إلى ذلك، لا تعني التحديات التي ستعترض تعزيز الاستقرار الاستراتيجي من خلال السيطرة على الأسلحة وإجراءات أخرى أنّه يجب التخلّي عن مثل هذه المحادثات — بالفعل، توفّر مثل هذه المحادثات أساليب للشفافية وبناء الثقة بحد ذاتها وتتيح إمكانية بناء علاقة مثمرةٍ أكثر مع روسيا في المستقبل. تطوّر بعض اتفاقيات فرض الاستقرار الرئيسية للحرب الباردة (Cold War) نتيجةً لبعض لحظات التوتّر الأكبر. ساهمت أزمة الصواريخ الكوبية (Cuban Missile Crisis) بمحادثات الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية (Strategic Arms Limitation Talks) في السبعينات، تماماً كما ساهمت في نهاية المطاف التوترات السوفييتية–الأمريكية التي نشأت خلال بداية إدارة ريجان (Reagan administration) بتوقيع معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى.[49]

لن يكون تحقيق توازنٍ مستقرٍّ فعلاً أمراً سهلاً. إنّه لمن المفارقة أن يكون بعض خطر حرب نووية ضرورياً للمحافظة على القوة الأمريكية ودور الولايات المتحدة في ضمان قابلية التنبؤ في بيئة الأمن الدولي اليوم. على الرغم من ذلك، يُعتبر التيقّظ المستمر بشأن الاتجاهات في الاستقرار الاستراتيجي أساسياً. تتقاسم الولايات المتحدة وروسيا مصلحةً في تعزيز الاستقرار الاستراتيجي ويتوجب عليهما الاستمرار في السعي وراء طرقٍ للمشاركة بشكلٍ بنّاء في هذه القضية.

الملاحظات

[1] لتاريخٍ موجز، راجع براد روبيرتس (Brad Roberts)، "قضية الأسلحة النووية الأمريكية في القرن الواحد والعشرين" *(The Case for U.S. Nuclear Weapons in the 21st Century)*، ستانفورد، كاليفورنيا: منشورات جامعة ستانفورد (Stanford University Press)، 2016، ص. 106-117.

[2] ثمّة بالتأكيد ثنائيات أخرى، ولا سيّما الهند-باكستان، حيث قد يكون التوازن أقلّ استقراراً ولكنّ تداعيات صراع ليست بنفس مستوى الكارثية كما في حالة الولايات المتحدة-روسيا، حتّى وإن كانت تبدّل العالم بشكلٍ محتمل.

[3] بالنسبة لبعض التعريفات المتناقضة، راجع ألبريدج أ. كولبي (Elbridge A. Colby) ومايكل جيرسون (Michael Gerson)، محرران، "الاستقرار الاستراتيجي: تفسيرات متناقضة" *(Strategic Stability: Competing Interpretations)*، منشورات معهد الدراسات الاستراتيجية وكلية الحرب التابعة للجيش الأمريكي (Strategic Studies Institute and U.S. Army War College Press)، فبراير/شباط 2013.

[4] على سبيل المثال، راجع بول نيتز (Paul Nitze)، "ضمان الاستقرار الاستراتيجي في عصرٍ من الانفراج" (Assuring Strategic Stability in an Era of Détente)، فورين أفيرز *(Foreign Affairs)*، المجلّد 54، العدد 2، يناير/كانون الثاني 1976، ص. 207-232؛ وكولين س. جراي (Colin S. Gray)، "إعادة النظر في الاستقرار الاستراتيجي" (Strategic Stability Reconsidered)، دايدالوس *(Daedalus)*، المجلّد 109، العدد 4، خريف 1980، ص. 135-154.

[5] راجع سيليست والاندر (Celeste Wallander)، "الاستقرار المتبادل المضمون: تأسيس علاقات الولايات المتحدة-روسيا الأمنية لقرنٍ جديد" (Mutually Assured Stability: Establishing U.S.-Russia Security Relations for a New Century)، تحليل استراتيجي *(Strategic Analysis)*، المجلس الأطلسي *(Atlantic Council)*، يوليو/تموز 2013.

[6] لا يمكننا إعادة إنتاج الدراسات السابقة الموسّعة حول ديناميكيات التدمير المتبادل المضمون أو الأسلحة النووية بشكلٍ أكثر عموماً في هذه الورقة البحثية. تشمل الأعمال الرئيسية طوماس شيلينج (Thomas Schelling)، "الأسلحة والنفوذ" *(Arms and Influence)*، ويستبورت، كونيتيكت: برايجر (Praeger)، 1977؛ طوماس شيلينج (Thomas Schelling)، "استراتيجية الصراع" *(Strategy of Conflict)*، نيويورك: منشورات جامعة أوكسفورد (Oxford University Press)، 1960؛ وهيرمان كاهن (Herman Kahn)، "حول الحرب الحرارية النووية" *(On Thermonuclear War)*، برينستون، نيو جيرسي: منشورات جامعة برينستون (Princeton University Press)، 1960.

[7] على سبيل المثال، راجع جلين أ. كينت (Glenn A. Kent) وديفيد إ. ثالير (David E. Thaller)، "استقرار الضربة الأولى: منهجية لتقييم القوات الاستراتيجية" (First-Strike Stability: A Methodolgy for Evaluating Strategic Forces)، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND (RAND Corporation)، R-3765-AF، 1989.

[8] على سبيل المثال، راجع س. دايل والتون (C. Dale Walton) وكولين س. جراي (Colin S. Gray)، "جيوسياسيات الاستقرار الاستراتيجي: النظر إلى ما هو أبعد من المحاربين في الحرب الباردة والأسلحة النووية" (The Geopolitics of Strategic Stability: Looking Beyond Cold Warriors and Nuclear Weapons)، في كولبي وجيرسون (Colby and Gerson)، 2013، ص. 85-115.

[9] راجع روبيرت إ. بيرلز (Robert E. Berls) وليون راتز (Leon Ratz)، "مخاطر نووية متزايدة: تقييم خطر الاستخدام النووي في المنطقة الأوروبية-الأطلسية" (Rising Nuclear Dangers: Assessing the Risk of Nuclear Use in the Euro-Atlantic Region)، ورقة تمهيدية حول التهديد النووي (Nuclear Threat Initiative paper)، أكتوبر/تشرين الأول 2015. بالنسبة لمنطقة البلطيق على وجه الخصوص، راجع ديفيد أ. شالباك (David A. Shalpak) ومايكل و. جونسون (Michael W. Johnson)، "تعزيز الردع على الجانب الشرقي من منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) (NATO): لعب حرب دفاع منطقة البلطيق" *(Reinforcing Deterrence on NATO's Eastern Flank: Wargaming the Defense of the Baltics)*، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND (RAND Corporation)، RR-1253-A، 2016.

[10] للبيان الكلاسيكي لمفارقة الاستقرار-انعدام الاستقرار هذه، راجع جلين سنايدر (Glenn Snyder)، "توازن الخوف وتوازن القوة" (The Balance of Terror and the Balance of Power) في بول سيبوري (Paul Seabury)، محرر، "توازن القوى" *(The Balance of Power)*، سان فرانسيسكو، كاليفورنيا: شاندلر (Chandler)، 1965، ص. 184-201.

[11] وزارة الدفاع في الاتحاد الروسي (Russian Federation Ministry of Defense)، "العقيدة العسكرية للاتحاد الروسي" (The Military Doctrine of the Russian Federation)، 2014.

[12] ديمتري أدامسكي (Dmitry Adamsky)، "في حال حصول الحرب غداً: التفكير الروسي حول 'الردع النووي الإقليمي'" (If War Comes Tomorrow: Russian Thinking About 'Regional Nuclear Deterrence')، دجورنال أوف سلافيك ميليتيري ستاديز *(Journal of Slavic Military Studies)*، المجلّد 27، العدد 1، ص. 163-188؛ ماثيو كرونيج (Matthew Kroenig)، "التهديد النووي الروسي المتجدد ووضعية الردع النووي الخاص بمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)" (The Renewed Russian Nuclear Threat and NATO Nuclear Deterrence Posture)، واشنطن العاصمة: المجلس الأطلسي (Atlantic Council)، 3 فبراير/شباط 2016؛ أولجا أوليكر (Olga Oliker)، "عقيدة روسيا النووية: الأمور التي نعلمها والأمور التي نجهلها وما معنى ذلك" (Russia's Nuclear Doctrine: What We Know, What We Don't, and What That Means) واشنطن العاصمة: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (Center for Strategic and International Studies)، 5 مايو/أيار 2016.

[13] أشارت استطلاعات للرأي أجراها مركز بيو للأبحاث (Pew Research Center) على نطاق الأمّة أنّه في العام 2007، 55 في المئة من الأمريكيين وافقوا على أنّهم "غالباً ما يخشون من احتمالات حصول حربٍ نووية"، بالمقارنة مع 62 في المئة في العام 1987 و61 في المئة في العام 1988 (مركز بيو للأبحاث [Pew Research Center])، "الاتجاهات في القيم السياسية والمواقف الأساسية: 1987-2007" (Trends in Political Values and Core Attitudes: 1987–2007)، 22 مارس/آذار 2007، ص. 93)؛ تراجع استخدام مصطلح "الحرب النووية" في المستندات الرئاسية، الذي تمت أرشفته من قِبَل المشروع الرئاسي الأمريكي (American Presidency Project)، من 224 إشارة في 1980-1989 إلى 146 إشارة من 2000 إلى 2016 (المشروع الرئاسي الأمريكي [American Presidency Project]، "أرشيف المستندات الرئاسية" [Presidential Documents Archive]، الصفحة الإلكترونية، جرى تحديثها في العام 2016). بالمثل، تراجع استخدام "الحرب النووية" في المقالات في نيويورك تايمز *(New York Times)* من 3,104 إشارة في 1980-1989 إلى 815 إشارة فقط من 2000 إلى 2016 (البحث: "الحرب النووية" [Nuclear War]، نيويورك تايمز *[New York Times]*، صفحة البحث على الإنترنت، 2016).

[14] ف. إ. لومبوف (V. I. Lumpov) وف. ف. كاربوف (V. V. Karpov)، "مفهوم الردع الاستراتيجي الأمريكي" (The American Strategic Deterrence Concept)، ميليتري ثوت *(Military Thought)*، المجلد 3، يوليو/تموز-سبتمبر/أيلول 2012b؛ ف. إ. لومبوف (V. I. Lumpov) وف. ف. كاربوف (V. V. Karpov)، "حول الثلاثية الاستراتيجية الجديدة الأمريكية" (On the U.S. New Strategic Triad)، ميليتري ثوت *(Military Thought)*، المجلّد 1، يناير/كانون الثاني-مارس/آذار 2012a.

[15] في تقييم القدرات الأمريكية، يركّز المحلّلون الروس على متطلبات القوة العددية لاحتساب الحجم الأدنى المطلوب لرادعٍ نووي — بعبارة أخرى، "ما هو العدد الكافي". ترتكز هذه الحسابات على افتراض الحد الأدنى من الضرر للولايات المتحدة والضروري لردع عدوان أمريكي، وعدد الرؤوس الحربية التي قد تبقى

بعد ضربة أولى أمريكية والنسبة المئوية للرؤوس الحربية التي قد تمرّ عبر دفاعات صاروخية أمريكية. وفقاً لصيغةٍ مماثلة، يستدعي أي تقدّم أمريكي على مستوى الدفاع الصاروخي أو قدرات متزايدة أخرى لتحييد الأسلحة الروسية قبل إطلاقها زيادةً مساويةً إما للعدد الإجمالي للقوة الاستراتيجية الروسية أو لقابلية بقائها، أو من خلال استراتيجيات غير متماثلة. راجع أندري كوكوشين (Andrei Kokoshin)، "ضمان الاستقرار الاستراتيجي في الماضي والحاضر: أسئلة نظرية وتطبيقية" (Ensuring Strategic Stability in the Past and Present: Theoretical and Applied Questions)، ورقة، كلية هارفرد كينيدي (Harvard Kennedy School)، مركز بيلفير للعلوم والشؤون الدولية (Belfer Center for Science and International Affairs)، يونيو/حزيران 2011، الفصل 3.

[16] "لدى روسيا ما تردّ به على نشر عناصر دفاعية صاروخية في ألاسكا" (Rossiya Est' Chem Otvetit' na Razmeshchenie Elementov PRO na Alyaske [Russia Has Something With Which to Respond to the Deployment of Missile Defense Elements in Alaska])، فزجلياد *(Vzglyad)*، 23 مايو/أيار 2015؛ مناقشة مع محلّلين من مركز تفكير روسي، 14 أكتوبر/تشرين الأول 2016. ذكر مسؤولون روس أولون مخاوفهم من أنّ الولايات المتحدة تعمل على تأسيس نظام "دفاع صاروخي عالمي" والذي، جنباً إلى جنب مع الصواريخ الباليستية العابرة للقارات التقليدية والأسلحة الفضائية، سيهدد قابلية بقاء جزء كبير من رادع روسيا النووي. ويسلّط المحللون الروس الضوء أيضاً على القلق من أنّ الصواريخ الإنسيابية التقليدية قد تكون فعّالة ضدّ الأسلحة النووية الاستراتيجية الروسية. قال الرئيس فلاديمير بوتين في العام 2015: "يتم استخدام الإشارات إلى تهديد صاروخي نووي إيراني أو كوري شمالي فحسب لإخفاء الخطط الحقيقية — هدفها الحقيقي هو تحييد القدرة النووية الاستراتيجية لدولٍ نووية أخرى ... وأوّلها، بالطبع، روسيا" ("روسيا تكشف عن طوربيد نووي عملاق في تسريب على قناة تلفزيونية تابعة للدولة" [Russia Reveals Giant Nuclear Torpedo in State TV 'Leak]، بي بي سي نيوز [BBC News]، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2015). قال رئيس وزارة الخارجية الروسية، سيرجي لافروف: "بالإجمال لا أرى أي تهديدات من الشرق باستثناء تهديدٍ واحد، الدفاع الصاروخي العالمي الأمريكي، الذي يتم تأسيسه على الأرض الأمريكية والقارة الأوروبية وفي شمال شرق آسيا ويحصل للتو أنّه يعانق محيط حدود روسيا" (سيرجي لافروف [Sergey Lavrov]، رئيس الخارجية الروسي، نسخة عن مقابلة مباشرة على الراديو، سبوتنيك نيوز [Sputnik News]، إيكهو موسكفي [Ekho Moskvy]، جوفوريت موسكفا [Govorit Moskva]، 22 أبريل/نيسان 2015).

[17] فلاديمير بوتين (Vladimir Putin)، "روسيا والعالم المتغيّر" (Rossiya i Menyayushchiysya Mir [Russian and the Changing World])، 27 فبراير/شباط 2012؛ فلاديمير دفوركين (Vladimir Dvorkin)، "حرية مطلقة في التصرّف: معاهدة جديدة أو تمديد معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها الجديدة" (Kart-Blansh. Novyj Dogovor ili Prodlenie SNV-3 [Carte Blanche: A New Treaty or the Extension of New START])، نيزافيسيمايا جازيتا *(Nezavisimaya Gazeta)*، 23 أغسطس/آب 2016.

[18] "السفر إلى نيويورك بأربعين دقيقة: ما هو السرّ التام الذي تقدر عليه الطائرة الشراعية يو-71 (Yu-71)" (Doletet do Nyu-Yorka za 40 Minut: Na Chto Sposoben Sverkhsekretnyj Glayder Yu-71 [Fly to New York in 40 Minutes: What the Top Secret Yu-71 Glider is Capable Of])، زفيزدا *(Zvezda)*، 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

[19] راجع على سبيل المثال، إليا نوفيتسكي (Ilya Novitskiy)، "تسيركون: صاروخ روسيا بسرعة فوق صوتية" (Tsirkon: Russia's Hypersonic Missile)، politrussia.com، ترجمة ج. هاوك (J. Hawk)، ساوث فرونت *(South Front)*، 16 فبراير/شباط 2016.

[20] "5 أسباب لاعتبار أنّ مضادات الصواريخ الأمريكية في أوروبا تهدّد روسيا" (5 Reasons Why US Antimissiles in Europe Threaten Russia)، روسيا اليوم (RT)، 12 مايو/أيار 2016.

[21] والتر بينكوس (Walter Pincus)، "جلسات الاستماع تظهر اعتمادنا على تكنولوجيا الفضاء العسكري" (Hearings Show Our Dependence on Military Space Technology)، واشنطن بوست *(Washington Post)*، 30 مارس/آذار 2012.

[22] جايمس م. أكتون (James M. Acton)، "إعادة المطالبة بالاستقرار الاستراتيجي" (Reclaiming Strategic Stability)، في كولبي وجيرسون (Colby and Gerson)، 2013، ص. 118. راجع أيضاً ماثيو روجانسكي (Matthew Rojansky)، "روسيا والاستقرار الاستراتيجي" (Russia and Strategic Stability)، في كولبي وجيرسون (Colby and Gerson)، 2013، ص. 313.

[23] ديفيد إ. هوفمان (David E. Hoffman)، "اليد الميتة: القصة التي لم تُروَ عن سباق أسلحة الحرب الباردة وإرثها الخطير" *(The Dead Hand: The Untold Story of the Cold War Arms Race and Its Dangerous Legacy)*، نيويورك: دابل داي (Doubleday)، 2009، ص. 152-154؛ "ما هو نظام "بيريمتر" (Perimetr) وكيف يعمل؟ (Chto Takoe Sistema 'Perimetr' i kak ona Tabotaet? [What Is the 'Perimetr' System and How Does It Work?])، أرجومنتي آي فاكتي *(Argumenty i Fakty)*، 17 مارس/آذار 2014.

[24] أ. أكسيونوف (O. Aksyonov)، ي. ن. تريتياكوف (Y. N. Tretyakov) وإ. ن. فيلين (E. N. Filin)، "أنظمة الدفاع الاستراتيجي كعامل ردع للعدوان المسلّح" (Sistemy Strategicheskie Oboronitelnye kak Faktor Sderzhivaniya Vooruzhennoy Agressii [Strategic Defense Systems as a Factor of Deterrence of Armed Aggression])، ميليتري ثوت *(Military Thoughts)*، المجلد 24، العدد 6، 2015، ص. 15-22؛ وزارة الدفاع في الاتحاد الروسي (Russian Federation Ministry of Defense)، "الاستقرار الاستراتيجي العسكري" (Military Strategic Stability)، إدخال في قاموس موسوعي (Encyclopedic Dictionary entry)، غير مؤرّخ؛ والندر (Wallander)، 2013.

[25] يوري بالويفسكي (Yuriy Baluyevsky)، "معانٍ جديدة للعقيدة العسكرية: لا حاجة لإعادة إحياء البند بشأن الاستخدام الوقائي للأسلحة النووية" (Novye Smysly Voennoy Doktriny: Net Neobkhodimosti Reanimirovat' Polozhenie o Preventivnom Primenenii Yadernogo Oruzhiya [New Meanings of Military Doctrine: There Is No Need to Resuscitate the Provision on Preventive Use of Nuclear Weapons])، فوينو-بروميشليني كورير *(Voyenno-Promyshlennyy Kuryer)*، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2014؛ أليكسي أرباتوف (Alexei Arbatov)، فلاديمير دفوركين (Vladimir Dvorkin)، ألكسندر بيكايف (Alexander Pikaev) وسيجري أزنوبيشيف (Sergey Oznobishchev)، "الاستقرار الاستراتيجي بعد الحرب الباردة" (Strategic Stability After the Cold War)، معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية (Institute of World Economy and International Relations)، أكاديمية العلوم الروسية (Russian Academy of Sciences)، (آيميمو ران [IMEMO RAN])، موسكو: آيميمو (IMEMO)، 2010، ص. 6.

[26] وزارة الدفاع في الاتحاد الروسي (Russian Federation Ministry of Defense)، غير مؤرّخ. راجع أيضاً أرباتوف وآخرين (Arbatov et al.)، 2010، ص. 8. روسيا تعتقد حالياً أن التطويرات في تكنولوجيا الأسلحة التقليدية يمكن أن تحقق "تأثيرات استراتيجية" على قدم المساواة مع الأسلحة النووية ويمكن حتى أن تهدد رادع روسيا النووي الاستراتيجي (الضربة العالمية الفورية التقليدية والدفاع الصاروخي الباليستي على وجه الخصوص، من وجهة نظر روسيا) (بالويفسكي [Baluyevsky]، 2014).

[27] الرئيس بوتين في كلمةٍ له في مؤتمر فالداي للعام 2014 (Valdai Conference 2014): "أنا مقتنع أنّه [بعد الحرب الباردة] كان من الضروري المحافظة على آلية الضوابط والتوازن المقابل هذه والتي تشكّلت على مدى عقود وكان من الصعب المحافظة عليها في بعض الأحيان وأنه كان من غير الحكمة تدميرها من دون تأسيس شيء مكانها. بخلاف ذلك، لم تكن لتوجد أيضاً أدوات [سيطرة] أخرى غير القوة الغاشمة ... على الرغم من ذلك، اعتقدت الولايات المتحدة، التي تعلن عن نفسها أنّها المنتصرة في الحرب الباردة، بشكلٍ

متغطرس، برأيي الخاص، أن الحاجة لم تكن تدعو لـ[تكييف النظام]. وبدلاً من تأسيس توازنٍ جديد للقوى وهو شرط ضروري للنظام والاستقرار، اتخذت خطوات أدّت إلى انعدام أكبر بعد للتوازن".

[28] وزارة الدفاع في الاتحاد الروسي (Russian Federation Ministry of Defense)، غير مؤرّخ: "يمكن تحقيق الاستقرار العسكري-السياسي فحسب من خلال خطط مُتفق عليها بشكلٍ متبادلٍ للتأسيس لظروف إيجابية للتقدم السلمي ولتوسيع العلاقات الودية والتعاون بين الشعوب".

[29] وفقاً لذلك، تذكر استراتيجية الأمن القومي للعام 2015 الخاصة بروسيا (National Security 2015 Strategy) أنّ "تشكيل نظام لأمن المعلومات الدولي" هو أمر أساسي للاستقرار الاستراتيجي ("استراتيجية الأمن القومي الروسي" [Russian National Security Strategy]، الاتحاد الروسي [Russian Federation]، تمت الموافقة عليها في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015).

[30] روبيرتس (Roberts)، 2016، ص. 37-40؛ بروس بلير (Bruce Blair)، فيكتور إيسين (Victor Esin)، ماثيو ماكينزي (Matthew McKinzie) وفاليري يارينيش (Valery Yarynich)، "أصغر وأكثر أماناً: خطة جديدة للوضعيات النووية" (Smaller and Safer: A New Plan for Nuclear Postures)، فورين أفيرز *(Foreign Affairs)*، سبتمبر/أيلول-أكتوبر/تشرين الأول 2010.

[31] روبيرتس (Roberts)، 2016، ص. 156-157؛ أرباتوف وآخرون (Arbatov et al.)، 2010، ص. 40؛ ستيفين بايفر (Steven Pifer)، "مستقبل السيطرة على الأسلحة الأمريكية-الروسية" (The Future of U.S.-Russia Arms Control)، واشنطن العاصمة: مؤسسة بروكينغز (Brookings Institution)، 26 فبراير/شباط 2016.

[32] يسلّط تقريرٌ صادرٌ في العام 2010 عن عددٍ من المحلّلين الروس الأولين الضوء على أنّه في حال كانت الولايات المتحدة وروسيا لتجريان تخفيضات إلى ما هو أدنى من مستوى 1,000 رأس حربي، يمكن أن يتعرّض الاستقرار الاستراتيجي للخطر بشكلٍ خطيرٍ بفعل نشر القدرات الفضائية والتقليدية الأمريكية وقد يتطلّب من روسيا تطوير أنظمة قابلة للبقاء بشكلٍ أكبر بكثير. أرباتوف وآخرون (Arbatov et al.)، 2010، ص. 30.

[33] على الرغم من ذلك، يبدو أيضاً أن روسيا قد طرحت مجموعة مماثلة من المخاوف لتبرير عدم المشاركة في أي عدد من المناقشات. دفوركين (Dvorkin)، 2016؛ مناقشة مع مسؤولين أمريكيين، 26 سبتمبر/أيلول 2016.

[34] "بيان رئيس الاتحاد الروسي: حول استراتيجية الأمن القومي للاتحاد الروسي" (Edict of the Russian Federation President: On the Russian Federation's National Security Strategy)، رئيس الاتحاد الروسي، الكرملين (Kremlin)، موسكو، البيان الرئاسي 683 (Presidential Edict 683)، 31 ديسمبر/كانون الأول 2015. يذكر القسم 104: "إن روسيا مستعدّة لمناقشة إضافية لتخفيض القدرات النووية بالاعتماد على اتفاقات ثنائية الأطراف وبأشكال متعددة الأطراف وتساهم أيضاً في تأسيس ظروف ملائمة تتيح تخفيضاً في الأسلحة النووية من دون إلحاق ضرر بالأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي". القسم 100: "يتم تشكيل الظروف المؤدية إلى التطوير الثابت للاتحاد الروسي على المدى الطويل من خلال ضمان الاستقرار الاستراتيجي، بما في ذلك من خلال التقدّم على مراحل باتجاه عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية".

[35] من بين المحلّلين الروس، حذّر فلاديمير دفوركين (Vladimir Dvorkin) على سبيل المثال في أغسطس/آب 2016 من أنّ نهاية معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها الجديدة (New START treaty) قد تؤدي إلى نهاية نظام تقاسم المعلومات و"تآكل الاستقرار الاستراتيجي". وعلى وجه الخصوص: "إن غياب المعلومات عموماً حول حالة القوات المسلّحة التابعة للأطراف المتحاربة يؤدي في أغلب الأحيان إلى المبالغة في المؤشرات الكمية والكيفية (الوصفية) للخصم وإلى زيادة القدرات الخاصة لتلك الحالة، ما يضمن إجراءات مقابلة ملائمة. وهذا — المسار المباشر إلى سباق أسلحة خارج عن نطاق السيطرة". بالإضافة إلى ذلك، يسلّط دفوركين الضوء على القيمة في تطوير أنظمة رصد مماثلة لمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها الجديدة بالنسبة لبريطانيا العظمى، وفرنسا والصين، (دفوركين [Dvorkin]، 2016).

[36] كاتارزينا كوبياك (Katarzyna Kubiak)، "تجارب منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وروسيا مع الشفافية النووية وإجراءات بناء الثقة" (NATO and Russia Experiences with Nuclear Transparency and Confidence-Building Measures)، ورقة عمل (Working Paper)، Stiftung Wissenschaft und Politik، المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية (German Institute for International and Security Affairs)، أبريل/نيسان 2014.

[37] بالإضافة إلى ذلك، حتى وإن كانت تخفيضات كمية إضافية ممكنة، قد يتطلّب أيضاً تحقيق حالة بلا أسلحة نووية تطوير نظام دولي ملزم لمنع الدول المتنافسة من الاستحواذ على أسلحة نووية في المستقبل. راجع روبيرتس (Roberts)، 2016، ص. 38-40، 47-50.

[38] روبيرتس (Roberts)، 2016، ص. 193.

[39] بايفر (Pifer)، 2016.

[40] "وثيقة فيينا لعام 2011: المفاوضات حول إجراءات بناء الثقة والأمن" (Vienna Document 2011: Negotiations on Confidence- and Security-Building Measures)، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (Organisation for Security and Co-operation in Europe)، 22 ديسمبر/كانون الأول 2011.

[41] "العودة إلى الديبلوماسية: التقرير النهائي والتوصيات الصادرة عن فريق الشخصيات البارزة حول الأمن الأوروبي كمشروع مشترك" *(Back to Diplomacy: Final Report and Recommendations of the Panel of Eminent Persons on European Security as a Common Project)*، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (Organisation for Security and Co-operation in Europe)، نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

[42] ألبريدج كولبي (Elbridge Colby)، "الزيادة للانسحاب: الولايات المتحدة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والعدوان الروسي الذي يُنصح بالعدول عنه" (,Step Up to Stand Down: The United States NATO, and Dissuading Russian Aggression)، فورين أفيرز *(Foreign Affairs)*، 13 آب/أغسطس 2015.

[43] مايك إيكيل (Mike Eckel)، "رئيس منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو): روسيا اختبرت صاروخاً الشهر الماضي بما ينتهك معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى" (NATO Chief: Russia Tested Missile Last Month in Violation of INF Treaty)، إذاعة أوروبا الحرة (Radio Free Europe/Radio Liberty)، 31 اكتوبر/تشرين الأول 2015؛ مناقشات مع مسؤولين ومحللين أمريكيين، سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول 2016.

[44] مناقشات مع مسؤولين ومحلّلين أمريكيين، سبتمبر/أيلول–أكتوبر/تشرين الأول 2016.

[45] بايفر (Pifer)، 2016.

[46] بايفر (Pifer)، 2016.

[47] الشكر لستيف بايفر (Steve Pifer) الذي ساعدنا في توضيح هذه النقطة إلى أقصى حد ممكن.

[48] مع التوجّه بالشكر مجدداً إلى ستيف بايفر (Steve Pifer) لمساعدته الخاصة على هذه الصياغة. راجع أيضاً كريستوفر س. شيفيس (Christopher S. Chivvis)، "كيف يتم ردع هجمات إلكترونية أجنبية على الانتخابات الأمريكية" (How to Deter Foreign Cyber-Attacks on U.S. Elections)، يونايتد برس انترناشيونال (United Press International)، 5 يناير/كانون الثاني 2017.

[49] راجع جيريمي سوري (Jeremi Suri)، "شرح نهاية الحرب الباردة: توافق تاريخي جديد؟" (Explaining the End of the Cold War: A New Historical Consensus)، دجورنال أوف كولد وور ستاديز *(Journal of Cold War Studies)*، المجلد 4، العدد 4، خريف 2002، ص. 60-92.



"5 Reasons Why US Antimissiles in Europe Threaten Russia," RT, May 12, 2016. As of July 27, 2016:
https://www.rt.com/news/342812-abm-europe-russia-threat

Acton, James M., "Reclaiming Strategic Stability," in Elbridge A. Colby and Michael Gerson, eds., *Strategic Stability: Competing Interpretations*, Strategic Studies Institute and U.S. Army War College Press, February 2013, pp. 117–146.

Adamsky, Dmitry, "If War Comes Tomorrow: Russian Thinking About 'Regional Nuclear Deterrence,'" *Journal of Slavic Military Studies*, Vol. 27, No. 1, pp. 163–188.

Aksyonov, O., Y. N. Tretyakov, and E. N. Filin, "Strategicheskie Oboronitelnye Sistemy kak Faktor Sderzhivaniya Vooruzhennoy Agressii [Strategic Defense Systems as a Factor of Deterrence of Armed Aggression]," *Military Thought*, Vol. 24, No. 6, 2015, pp. 15–22.

American Presidency Project, "Presidential Documents Archive," web page, updated 2016. As of March 21, 2017:
http://www.presidency.ucsb.edu/index_docs.php

Arbatov, Alexei, Vladimir Dvorkin, Alexander Pikaev, and Sergey Oznobishchev, "Strategic Stability After the Cold War," Institute of World Economy and International Relations, Russian Academy of Sciences (IMEMO RAN), Moscow: IMEMO, 2010.

Back to Diplomacy: Final Report and Recommendations of the Panel of Eminent Persons on European Security as a Common Project, Organization for Security and Co-operation in Europe, November 2015. As of July 31, 2016:
http://www.osce.org/networks/205846?download=true

Baluyevsky, Yuriy, "Novye Smysly Voennoy Doktriny: Net Neobkhodimosti Reanimirovat' Polozhenie o Preventivnom Primenenii Yadernogo Oruzhiya [New Meanings of Military Doctrine: There Is No Need to Resuscitate the Provision on Preventive Use of Nuclear Weapons]," *Voyenno-Promyshlennyy Kuryer*, November 12, 2014. As of May 15, 2017:
http://vpk-news.ru/articles/22618

Berls, Robert E., and Leon Ratz, "Rising Nuclear Dangers: Assessing the Risk of Nuclear Use in the Euro-Atlantic Region," Nuclear Threat Initiative paper, October 2015.

Blair, Bruce, Victor Esin, Matthew McKinzie, and Valery Yarynich, "Smaller and Safer: A New Plan for Nuclear Postures," *Foreign Affairs*, September/October 2010. As of July 28, 2016:
https://www.foreignaffairs.com/articles/russian-federation/2010-09-01/smaller-and-safer

Chivvis, Christopher S., "How to Deter Foreign Cyber-Attacks on U.S. Elections," United Press International, January 5, 2017.

"Chto Takoe Sistema 'Perimetr' i kak ona Rabotaet? [What Is the 'Perimetr' System and How Does It Work?]," *Argumenty i Fakty*, March 17, 2014. As of May 15, 2017:
http://www.aif.ru/dontknows/file/chto_takoe_sistema_perimetr_i_kak_ona_rabotaet

Colby, Elbridge, "Step Up to Stand Down: The United States, NATO, and Dissuading Russian Aggression," *Foreign Affairs*, August 13, 2015. As of August 1, 2016:
https://www.foreignaffairs.com/articles/poland/2015-08-13/step-stand-down

Colby, Elbridge A., and Michael Gerson, eds., *Strategic Stability: Competing Interpretations*, Strategic Studies Institute and U.S. Army War College Press, February 2013.

"Doletet do Nyu-Yorka za 40 Minut: Na Chto Sposoben Sverkhsekretnyj Glayder Yu-71 [Fly to New York in 40 Minutes: What the Top Secret Yu-71 Glider Is Capable Of]," *Zvezda*, November 9, 2015. As of May 15, 2017:
http://tvzvezda.ru/news/forces/content/201511090816-ou4s.htm

Dvorkin, Vladimir, "Kart-Blansh. Novyj Dogovor ili Prodlenie SNV-3 [Carte Blanche: A New Treaty or the Extension of New START]," *Nezavisimaya Gazeta*, August 23, 2016. As of May 15, 2017:
http://www.ng.ru/armies/2016-08-23/3_kartblansh.html

Eckel, Mike, "NATO Chief: Russia Tested Missile Last Month in Violation of INF Treaty," Radio Free Europe/Radio Liberty, October 31, 2015. As of August 2, 2016:
http://www.rferl.org/content/nato-chief-breedlove-russia-tested-missile-last-month-violation-inf-treaty/27336937.html

"Edict of the Russian Federation President: On the Russian Federation's National Security Strategy," President of the Russian Federation, the Kremlin, Moscow, Presidential Edict 683, December 31, 2015.

Gray, Colin S., "Strategic Stability Reconsidered," *Daedalus*, Vol. 109, No. 4, Fall 1980, pp. 135–154.

Hoffman, David E., *The Dead Hand: The Untold Story of the Cold War Arms Race and Its Dangerous Legacy*, New York: Doubleday, 2009.

Pew Research Center, "Trends in Political Values and Core Attitudes: 1987–2007," March 22, 2007. As of March 21, 2017: http://www.people-press.org/2007/03/22/trends-in-political-values-and-core-attitudes-1987-2007/

Pifer, Steven, "The Future of U.S.-Russian Arms Control," Washington, D.C.: Brookings Institution, February 26, 2016. As of July 29, 2016: https://www.brookings.edu/research/the-future-of-u-s-russian-arms-control

Pincus, Walter, "Hearings Show Our Dependence on Military Space Technology," *Washington Post*, March 30, 2012. As of July 26, 2016: https://www.washingtonpost.com/world/national-security/hearings-show-our-dependence-on-military-space-technology/2012/03/24/gIQANVV8cS_story.html

Putin, Vladimir, "Rossiya i Menyayushchiysya Mir [Russia and the Changing World]," *Moscovskie Novosti*, February 27, 2012. As of March 3, 2017: http://www.mn.ru/politics/78738

Roberts, Brad, *The Case for U.S. Nuclear Weapons in the 21st Century*, Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2016.

Rojansky, Matthew, "Russia and Strategic Stability," in Elbridge A. Colby and Michael Gerson, eds., *Strategic Stability: Competing Interpretations*, Strategic Studies Institute and U.S. Army War College Press, February 2013, pp. 295–342.

"Rossiya Est' Chem Otvetit' na Razmeshchenie Elementov PRO na Alyaske [Russia Has Something With Which to Respond to the Deployment of Missile Defense Elements in Alaska]," *Vzglyad*, May 23, 2015. As of May 15, 2017: https://www.vz.ru/society/2015/5/23/746930.html

"Russia Reveals Giant Nuclear Torpedo in State TV 'Leak,'" BBC News, November 12, 2015.

Russian Federation Ministry of Defense, "Military Strategic Stability," Encyclopedic Dictionary entry, undated. As of August 15, 2016: http://encyclopedia.mil.ru/encyclopedia/dictionary/details.htm?id=12824@morfDictionary

———, "The Military Doctrine of the Russian Federation," 2014.

"Russian National Security Strategy," Russian Federation, approved December 31, 2015.

Schelling, Thomas, *Strategy of Conflict*, New York: Oxford University Press, 1960.

———, *Arms and Influence*, Westport, Conn.: Praeger, 1977.

Kahn, Herman, *On Thermonuclear War*, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1960.

Kent, Glenn A., and David E. Thaler, "First-Strike Stability: A Methodology for Evaluating Strategic Forces," Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, R-3765-AF, 1989. As of March 20, 2017: http://www.rand.org/pubs/reports/R3765.html

Kokoshin, Andrei, "Ensuring Strategic Stability in the Past and Present: Theoretical and Applied Questions," paper, Harvard Kennedy School, Belfer Center for Science and International Affairs, June 2011. As of July 24, 2016: http://belfercenter.ksg.harvard.edu/publication/21157/ensuring_strategic_stability_in_the_past_and_present.html?breadcrumb=%2Fexperts%2F1714%2Fandrei_a_kokoshin

Kroenig, Matthew, "The Renewed Russian Nuclear Threat and NATO Nuclear Deterrence Posture," Washington, D.C.: Atlantic Council, February 3, 2016. As of July 21, 2016: http://www.atlanticcouncil.org/publications/issue-briefs/russian-nuclear-threat

Kubiak, Katarzyna, "NATO and Russia Experiences with Nuclear Transparency and Confidence-Building Measures," Working Paper, Stiftung Wissenschaft und Politik, German Institute for International and Security Affairs, April 2014. As of July 30, 2016: https://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/arbeitspapiere/wp_kubiak_April2014.pdf

Lavrov, Sergey, Russian foreign minister, transcript of live radio interview, Sputnik News, Ekho Moskvy, Govorit Moskva, April 22, 2015.

Lumpov, V. I., and V. V. Karpov, "On the U.S. New Strategic Triad," *Military Thought*, Vol. 1, January–March 2012a.

———, "The American Strategic Deterrence Concept," *Military Thought*, Vol. 3, July–September 2012b.

Nitze, Paul, "Assuring Strategic Stability in an Era of Détente," *Foreign Affairs*, Vol. 54, No. 2, January 1976, pp. 207–232.

Novitskiy, Ilya, "Tsirkon: Russia's Hypersonic Missile," politrussia.com, translation by J. Hawk, *South Front*, February 16, 2016. As of July 25, 2016: https://southfront.org/tsirkon-russias-hypersonic-missile/

Oliker, Olga, "Russia's Nuclear Doctrine: What We Know, What We Don't, and What That Means," Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, May 5, 2016. As of July 22, 2016: https://www.csis.org/analysis/russia's-nuclear-doctrine

Suri, Jeremi, "Explaining the End of the Cold War: A New Historical Consensus?" *Journal of Cold War Studies*, Vol. 4, No. 4, Fall 2002, pp. 60–92.

"Vienna Document 2011: Negotiations on Confidence- and Security-Building Measures," Organization for Security and Co-operation in Europe, December 22, 2011.

Wallander, Celeste, "Mutually Assured Stability: Establishing US-Russia Security Relations for a New Century," *Strategic Analysis*, Atlantic Council, July 2013.

Walton, C. Dale, and Colin S. Gray, "The Geopolitics of Strategic Stability: Looking Beyond Cold Warriors and Nuclear Weapons," in Elbridge A. Colby and Michael Gerson, eds., *Strategic Stability: Competing Interpretations*, Strategic Studies Institute and U.S. Army War College Press, February 2013, pp. 85–115.

Search: "Nuclear War," *New York Times*, online search page, 2016. As of July 23, 2016:
http://query.nytimes.com/search/sitesearch/?action=click&contentCollection&region=TopBar&WT.nav=searchWidget&module=SearchSubmit&pgtype=Homepage#/%22nuclear+war%22/from19800101to19891231/

Shlapak, David A., and Michael W. Johnson, *Reinforcing Deterrence on NATO's Eastern Flank: Wargaming the Defense of the Baltics*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-1253-A, 2016. As of March 20, 2017:
http://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1253.html

Snyder, Glenn, "The Balance of Terror and the Balance of Power," in Paul Seabury, ed., *The Balance of Power*, San Francisco, Calif.: Chandler, 1965, pp. 184–201.

عن هذا المنظور التحليلي

أثار التوتر المتجدد في العلاقات الأمريكية-الروسية قلقاً بشأن الاستقرار الاستراتيجي — الذي يتم تعريفه هنا على أنّه الخطر الإجمالي لتبادل نووي استراتيجي. تحدد هذه الورقة العوامل الرئيسية التي تساهم في تراجعٍ إجماليٍّ على مستوى الاستقرار الاستراتيجي، وتنظر في وجهات النظر الروسية حول الموضوع، وتقدّم تقييماً أولياً للتوقعات بشأن ضمان عدم تآكل الاستقرار الاستراتيجي بشكلٍ إضافي. على الرغم من أنّ خطر التبادل الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا يبقى منخفضاً، فهو قد يرتفع. لسوء الحظ، تبدو الأساليب المتوفرة لعكس التراجع في الاستقرار الاستراتيجي محدودةً في الوقت الحالي. ولكن تدعو الحاجة لأن تأخذ الولايات المتحدة وروسيا القضية على محمل الجدّ.

تمت رعاية هذا البحث من قبل مكتب وزير الدفاع (Office of the Secretary of Defense)، وأجري في مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي التابع لمعهد أبحاث RAND للدفاع الوطني (International Defense and Security Policy Center of the RAND National Defense Research Institute)، وهو مركز بحوثٍ وتطويرٍ يعمل بتمويلٍ فيدراليّ، وبرعاية مكتب وزير الدفاع، وهيئة الأركان المشتركة (Joint Staff)، وقيادة المقاتلين الموحَّدة (Unified Combatant Commands)، وقوات البحرية (Navy)، وقوات مشاة البحرية (Marine Corps)، ووكالات الدفاع (Defense Agencies)، ومجموعة استخبارات الدفاع (Defense Intelligence Community). تم استخدام بروتوكولات حماية البشر (Human Subjects Protection [HSP] Protocols) في هذا التقرير تماشياً مع القوانين المناسبة وتنظيمات وزارة الدفاع الأمريكية (U.S. Department of Defense [DoD]) التي تحكم حماية البشر. إن وجهات نظر المصادر التي لم يتم الكشف عن هويتها بموجب بروتوكولات حماية البشر تخصّها وحدها ولا تمثّل السياسات الرسمية لوزارة الدفاع أو الحكومة الأمريكية أو موقفهما.

للمزيد من المعلومات حول مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي التابع لمؤسسة RAND، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني www.rand.org/nsrd/ndri/centers/isdp أو الاتصال بالمدير (معلومات الاتصال متوفرة على الصفحة الإلكترونية).

إن المؤلفين ممتنون للمشورة الممتازة التي قدّمها خبراء متعددون والذين ساعدوا بمراجعات رسمية وغير رسمية لهذا العمل، بما فيهم بيل كورتني (Bill Courtney)، سيث جونز (Seth Jones)، ستيفين بايفر (Steven Pifer)، كينج مالوري (King Mallory)، براد روبيرتس (Brad Roberts)، وجيف إدموندس (Jeff Edmonds). كان الدافع الأولي للبحث الأساسي ممكناً بفضل دعم إيفلين فاركاس (Evelyn Farkas)، لورا جروس (Laura Gross) ومارك سيماكوفسكي (Mark Simakovsky). يودّ المؤلفون أيضاً الإقرار بالثقافة الفكرية الأوسع لمؤسسة RAND وزملائنا الذين عملوا على هذه القضايا لعقودٍ من الزمن.

عن المؤلفين

كريستوفر شيفيس (Christopher Chivvis) هو المدير المساعد لمركز سياسات الدفاع والأمن الدولي (International Security and Defense Policy Center)، وأخصائي أوّل في العلوم السياسية متخصص بأوروبا وأوراسيا، وشمال أفريقيا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) (NATO)، والتدخلات العسكرية، وقضايا أخرى بشأن الأمن القومي.

أندرو رادين (Andrew Radin) انضمّ إلى مؤسسة RAND كأخصائي مساعد في العلوم السياسية في سبتمبر/أيلول 2014 وقد عمل على عددٍ من القضايا المرتبطة بالأمن الدولي في أوروبا الشرقية.

دارا ماسيكوت (Dara Massicot) هي باحثة في سياسات الدفاع في مؤسسة RAND وكانت سابقاً محللة استخباراتية أولى للعقيدة والعمليات العسكرية الروسية (Russian Military Doctrine and Operations) في وزارة الدفاع.

كلينت ريتش (Clint Reach) هو مساعد مشروع في مؤسسة RAND حائز شهادة ماجستير في العلوم السياسية والدراسات الروسية والأوراسيوية. عمل على مدى 9 سنوات في قوّات البحرية الأمريكية بمثابة عالم لغات روسي.

للمزيد من المعلومات حول هذا المنشور، يرجى زيارة الموقع www.rand.org/t/PE234



www.rand.org

Arabic Translation
"Strengthening Strategic Stability with Russia"
PE-234/1-OSD